

عندما يحسد الحمار على حريته !

2005/12/13

شدني قول ماجدة عراقية من عهد صدام وهي تدلي بشكواها أمام القاضي رزكان بأنها رأت حمارًا في الشارع فحسدته على حريته وهو ما جعلني أتساءل : يالها من حرية تلك التي تتخذ الحمار نموذجًا؟!...إلا إذا اعتبرنا أن المثل الفرنسي الذي يقول أن الحمير وحدها هي التي تمشي في طريق مستقيم هو من قبيل المديح لهذا الحيوان الصبور الذي يعتبر رمز للطاعة العمياء . ومعروف أن الحمار لا يسير إلا بالسوط ، فهو لا يفهم لغة أخرى غير لغة الضرب والنهر! . وربما أن الماجدة عنت بالحمار، الحمار الأمريكي الذي هو شعار الحزب الجمهوري ، والذي يفترض أنه حمار له حقوق أكثر من حقوق الإنسان (العربي طبعًا) ، وإنه لا يقل عن الحمار البريطاني الذي له قصة (أو نكتة سياسية) أخرى أروبها هنا بإيجاز. القصة تقول أن ضابطًا بريطانيًا من عهد الانتداب على فلسطين كان يمر في طريق زراعي عندما شاهد قروي فلسطيني يضع أحمالًا ثقيلة على ظهر حماره ويضربه بالسوط لكي يحثه على السير بسرعة ، فما كان من الضابط البريطاني إلا أن وجه سوطه نحو الفلاح يضربه وينهره على فعله هذا . وما أن توارى الضابط البريطاني عن الأنظار حتى اقترب القروي الفلسطيني من أذن حماره هامسًا ومعاتبًا : لماذا لم تقل لي أن لك

أقارب في لندن ؟

الحمار الثالث الذي ربما كانت تعنيه (الماجدة) حمار جحا ، وأظنه كان يقطن بغداد ، والمتواتر عنه إنه لم يكن يفارق صاحبه حتى أعلن الوالي عن رصد جائزة لمن يعلم حماره القراءة والكتابة وفرض القتل لمن يخفق في المهمة ، ولم يتقدم أحد لاستحالة المهمة إلا جحا ، وهو ما أثار تعجب الناس . ولما سألوه في الأمر أجابهم بقوله :
خلال الفترة المعينة لتعليم الحمار شيء ما سوف يحدث : إما أن يموت الوالي ، وإما أن يموت الحمار ، أو يموت جحا!

الحمار الرابع هو حمار توفيق الحكيم الذي قد تكون الماجدة عنته كونه الأكثر ذكاءً (نسبيًا) من غيره من أنواع الحمير التي تحتل المرتبة الدنيا في مقياس الذكاء الخاص بالحيوانات ، وهو لا يقل في أهميته ورموزه عن حمار بوش الذي قهر الفيل الديمقراطي ركوبًا على الظهر، وحمار لندن المدلل الذي حسده الفلاح الفلسطيني الذي كان يرى في النكتة سلاحًا من أسلحة المقاومة ، وحمار جحا الذي كان يقال عنه إنه أذكى من صاحبه ، وحمار صدام حسين الذي نسي الطاغية أن يعتقله ويعذبه وتركه في شوارع بغداد حرًا طليقًا لتحسده الماجدات ويرمقنه على استحياء بطرف أعينهن وهن في طريقهن إلى أبو غريب للاغتصاب!.

2007/8/26

شاهدت على موقع "يو تيوب" على شبكة الإنترنت تحت عنوان Battle At Kruger مشاهد حية لمعركة حامية الوطيس بين قطيع من البقر الوحشي وخمس لبؤات حاولن الظفر بإحدى الأبقار الصغيرة في القطيع . هذه الأبقار لم تقرأ فلسفات ميشيل عفلق ولا تعاطت أفكار جورج حبش أو نايف حواتمة ، ولم تصغ إلى خطب عبد الناصر النارية ، ولا إلى تصريحات أبو مازن العصبية التي يتحدث فيها عن الوحدة الوطنية التي لا بد وأن يحاسبه التاريخ على التفريط بها إلى حد الانقسام ، هذه الأبقار لم تقرأ ولم تصغ إلى هذه الأفكار والفلسفات والشعارات ، لكن لا بأس من كافة منظري الأمة وفلاسفتها أن يأخذوا منها درسًا بليغًا في معنى الوحدة ، والمقاومة ، خاصة عندما يقع الخطر! .

الوحدة أيها السادة في نظر تلك الكائنات التي لا عقل ولا نطق لها – أن تقف صفاً واحداً ضد أي خطر يتهدها أو يتهدد أحد أفراد القطيع ، وعدم التحلل من مسؤولية الدفاع عن كافة أفراد القطيع مهما كان صغيراً .

تبدأ المشاهد بقطيع البقر الوحشي الذي طالما تغنى امرؤ القيس بعيونها السوداء التي تفوق في سحرها عيون المها ، وهو يتجه – دون أن يدري- نحو (علية) تتواجد بها خمس لبؤات ما أن لمحت القطيع حتى أخذت أهبة الاستعداد للانقضاض عليه . وعندما أدرك قائد القطيع إنه يسير بقطيعه نحو مكن الخطر بقدميه ، ارتد راجعاً بقطيعه يسابق الريح . لكن اللبؤات الخمس تمكن من الإيقاع ببقرة صغيرة سقطت

على حافة النهر فيما أخذت اللبؤات تسحبها بعيدًا لافتراسها. في هذه الأثناء ظهر
تمساحًا حاول بدوره سحب البقرة نحو النهر ، لكن بعد معركة قصيرة انسحب
التمساح وترك الفريسة للطرف الآخر الذي لم يلبث وأن فوجئ بالقطيع يعود في
هجوم معاكس وكاسح لكن يتسم بالحذر وعدم التهور.

وتبدأ المعركة بمحاصرة القطيع للبؤات وتضييق دائرة الحصار عليها شيئًا فشيئًا .
وعندما يشعر قائد القطيع بأن العدو يستهزأ به من خلال الاستمرار في الإجهاز على
الفريسة دون اكرات ينقض على أقرب لبؤة بقرنيه الحادين فتفر اللبؤة أمامه ،
ويتشجع باقي أفراد القطيع ويقومون بإشهار قرونها في وجه تلك اللبؤات الشرسة ،
التي تلوذ بدورها بالفرار واحدة بعد الأخرى! وتنتهي المعركة بانتصار حقيقي لقطيع
البقر وتحرير البقرة الصغيرة من أنياب تلك اللبؤات !

رأيت تلك المشاهد بعيني وأيقنت أن تنظيف البقر في حالات الخطر أفضل من تنظيف
بعض البشر !.

الدرس الأكبر من هذا الفيلم الصغير هو أن معارك النصر والتحرير لا تتوقف على
الشعب ، فالشعب مثل (الزبون) لا يمكن أن نضع الحق عليه ، والوحدة الوطنية
وتحقيق الانتصار على العدو المغتصب ، والدفاع عن الحقوق والوجود والحريات
تقع كلها ضمن مهام ومسؤولية القائد ضمن خطة غير قابلة للفشل ، فإذا فشلت تلك
الخطة ، فيعني ذلك أن القائد قد فشل .

وعندما يحاسب التاريخ قيادات فتح وباروناتها ومستشاريها ، فإنه لا ينظر إلى ما يسمى انقلاب حماس في قطاع غزة على إنه مسؤولية طرف آخر، وإنما سيقول أن تلك القيادات فشلت في الحيلولة دون وقوع هذا الانقلاب .

وعندما يحاسب هذه القيادات عن أسباب الفشل في تحقيق قيام الدولة الفلسطينية رغم القرارات والمبادرات الصادرة عن مرجعيات دولية ، ورغم مرور فترة الخمس سنوات المحددة لقيام تلك الدولة مرة تلو المرة ، فإنه لا ينظر إلى الأسباب مثل تعنت إسرائيل أو الدعم الأمريكي المطلق لها ، وإنما سيتهم تلك القيادات بالعجز والشلل وإضاعة الوقت في لا جدوى التفاوض مع إسرائيل ، والمساعدة على ترسيخ سياسة الأمر الواقع حسب ما ترغبه إسرائيل وتهدف إلى تحقيقه.

البقر الوحشي - من حسن الحظ - لا يعرف خيار السلام، على الأقل عندما يتلأشى السلام على الأرض وتصبح لغة اللبؤات هي اللغة التي يفهمها العم سام وطفله المدللة إسرائيل.

أتمنى في الأخير أن يشاهد قادة فتح وباروناتها ومستشاريها (الكثير) هذا الفيلم ، يأخذوا العبرة بأن القطيع الفلسطيني يحتاج إلى قائد لا يلغي خيار المقاومة لأن مثل هذا الخيار من شأنه أن يهدد حياة ومصير القطيع كله وليس القطاع فقط!

شكرًا بوستروم

08-09-2009

كارل دونالد بوستروم اسم ينبغي أن نحفظه عندما يتعلق الأمر بالحرب الشرسة التي تشنها الدوائر الصهيونية ضد كل من يتجرأ ويوجه انتقادات واتهامات لإسرائيل ضد جرائمها في حق الشعب الفلسطيني. وربما أن العديد لم يسمعو بهذا الاسم قبل 2009/8/17 عندما نشر مقاله في صحيفة "أفتون بلاديت" التي تعتبر أكبر صحيفة مسائية تصدر في السويد بعنوان "إنهم ينهبون أعضاء أبناءنا" في إشارة إلى قيام الجنود الإسرائيليين بسرقة أعضاء ضحاياهم من الفلسطينيين ضمن ما يعرف بالاتجار بأعضاء الأحياء والأموات . وكان من الطبيعي أن تسارع الحكومة الإسرائيلية بالاحتجاج لدى حكومة السويد على مقال بوستروم واتهامه باللاسامية ، وهو ما تمثل

في قول الناطق بلسان الخارجية الإسرائيلية ، يغنأل بلمور ، إن "مجرد النشر هو وصمة عار للصحافة السويدية، وأنه لا مكان في دولة ديمقراطية لفرية دموية ظلامية قروسطوية من هذا النوع، وأن التقرير مسيء للديمقراطية السويدية والصحافة السويدية كلها"، على حد تعبيره ، لكن حكومة السويد قررت الوقوف بجانب مواطنها بوستروم والدفاع عنه رغم يمينيتها وهو ما تمثل في إعلان وزير الخارجية السويدي كارل بيلت، أنه مصرُّ على احترام حرية التعبير في بلاده ، بعد أن دعت إسرائيل السويد إلى إصدار إدانة رسمية للمقال .

وكان السفير الإسرائيلي لدى السويد قد اجتمع مع بيلفراج نائب وزير الخارجية السويدي بعد يوم واحد من نشر المقال في محاولة للتوصل إلى تسوية لهذه الأزمة. وانتقد المبعوث الإسرائيلي بيني داجان خلال الاجتماع الحكومة السويدية بشدة، داعياً

إياها الضغط على الصحيفة لنقض المقال طبقاً لما ذكرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية . بيد أن بيلفراج أكد على احترام بلاده لحرية التعبير، والحيز الضيق الذي تتمتع به الحكومة للرد على ما ينشر في وسائل الإعلام، وهو ما رفضه السفير الإسرائيلي مؤكداً أنه سبق للحكومة السويدية أن استجابت في الماضي في الرد على مقالات مشابهة لكن تردها في مثل الحالة الراهنة يجعل موقفها غير واضح.

وأخذ وزير الخارجية الإسرائيلي افديغور ليبرمان مساء الخميس الماضي على نظيره السويدي كارل بيلت صمته إزاء نشر الصحيفة السويدية للمقال. وقال ليبرمان “من المعيب أن ترفض وزارة الخارجية السويدية التدخل إزاء دعوة إلى القتل تستهدف اليهود” رغم أن المقال لا يتضمن أي دعوة للقتل.

وتضمن المقال الإشارة إلى قصة الحاخام ليفي يتسحاك روزنباوم من بروكلين في نيويورك الذي تورط مؤخراً في قضايا الاتجار بالأعضاء البشرية التي أثارَت عاصفة في الولايات المتحدة وإسرائيل.

كما تضمن المقال ادعاءات فلسطينيين بأن شبانا فلسطينيين أُجبروا على التنازل عن أعضاء في أجسادهم قبل إعدامهم.

وتضمن المقال أيضاً أن شبانا فلسطينيين قد اختطفوا من قراهم في منتصف الليل، وتم دفنهم في ساعات الليل بعد إجراء عمليات جراحية لهم. وأشار بوستروم إلى أنه قد استمع من موظفي الأمم المتحدة عن هذه التطورات عندما كان يعمل على تأليف كتاب له في الضفة الغربية. وبحسب ما ذكره فإن موظفي الأمم المتحدة قد أشاروا إلى شبهات بسرقة أعضاء إلا أنهم لم يكونوا قادرين على فعل أي شيء. ونتيجة

للضغوط التي تعرض لها وأمام سكاكين الإعلام الصهيوني التي شهت في وجهه من كل صوب صرح الكاتب بأن ما كتبه ليس تقريراً وإنما مقال رأي ن وأنه لا يملك الدليل على هذا الإدعاء وأنه كان يهدف من المقال وفق ما بثته محطة CNN الإخبارية إلى فتح تحقيق حيال الإدعاءات التي سادت في التسعينيات حول هذه الحادثة التي تردد الحديث عنها في ذلك الوقت بوستروم كغيره من ضحايا (الأنتيسميتزم) في افتقاره للدعم العربي والإسلامي لم يجد أمامه سوى الوقوف في موقع الدفاع عن النفس .

دونالد بوستروم ولد في 30 مايو 1954 في استوكهولم ، وهو صحفي ومصور ومؤلف اشتهر بكتابه الموضوعية حتى يوم 2009/8/17 حول موضوع النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لكن ليس بوسع أحد التكهن الآن بأنه سيواصل الكتابة في هذا الموضوع؟!

سميرة عزام .. والحنين إلى الربوع

2009/1/29

كان صوت سميرة عزام الدفء المفعم بالحزن والأمل ينتقل عبر الأثير من صوت منظمة التحرير الفلسطينية من القاهرة فجر كل يوم أواسط الستينيات ليصل إلى ربوع فلسطين في أجزائها الثلاثة المشطورة : أراضي 1948 ، والضفة الغربية، وقطاع غزة مدناً وقرى ومخيمات، ليجدد الأمل بالعودة التي كانت تبعث من جديد ممثلة بالكيان الفلسطيني الوليد (منظمة التحرير الفلسطينية) ، التي كانت تلك الإذاعة الرائعة إحدى مؤسساته الرئيسية. كانت

القاهرة في ذلك الوقت تحتضن كافة قيادات المنظمة ، وكان الناس يخرجون من مقار أعمالهم ومحلاتهم ، ومن المسارح ودور السينما في وسط المدينة مساءً ، ليصطفوا أمام ملصقات صور شهداء الثورة الفلسطينية التي كانت تغطي جدران الشوارع ، والتي كانت سميرة تتحدث عنهم في برنامجها اليومي ، وعن الأرض ، وملحمة الدم الفلسطيني الذي لم يتوقف عن إرواء التراب ليوم واحد من تلك الفترة الأحدى والأكثر إشراقاً وخصباً في تاريخ النضال الفلسطيني .

كثيرون نسوا هذا الصوت العبقري المبحوح بنبرات وأصداء متفرقة ظلت تبني جسراً من التواصل بين أبناء الوطن الضائع على اختلاف أعمارهم وثقافتهم وهوياتهم ، ذلك الصوت الذي جذب إليه كل محبي فلسطين بقدهسها الشريف ، ومدنها العتيقة ، وتراثها المجيد ، وصمودها الرائع أمام هجمات الغزاة والمستعمرين عبر حقبة التاريخ .

كثيرون نسوا هذا الصوت الجميل الذي عادت أصدائه تتردد في ذاكرة أجيال الستينيات في هذه الأوقات العصيبة التي يدمر فيها قطاع غزة حيث نسى بعض الفلسطينيين سيمفونية النضال الجميلة وراحوا ينشدون مزامير توراتية بعيدة كل البعد عن أنشودة سميرة الفيروزية التي ظلت رمزاً لمسيرة هذا الشعب نحو العودة والتحرير والاستقلال .

اليوم نتذكر سميرة عزام بأشائها الصغيرة وظلها الكبير، الأدبية التي ندرت نفسها للدفاع عن فلسطين صوتاً وقلماً وأدباً ولم يمهلها القدر طويلاً عندما قهرتها النكبة وقضت عليها النكسة قبل أن تعرفها الأجيال الفلسطينية الجديدة.

رحلة سميرة في دروب الحياة الوعرة التي ملأتها شعراً وبياناً وقصة قصيرة امتدت من عام 1927 حتى عام 1967 لتقضي وهي في زهرة العمر، وعملت خلالها معلمة في مسقط رأسها عكا منذ أن كانت في السادسة عشرة ، وحيث استمرت تعمل في سلك التعليم جنباً إلى جنب مع ممارستها الكتابة حتى عام النكبة ، فكتبت الوجدانيات والشعر والقصة القصيرة، ونشرت بعضاً من كتاباتها في جريدة "فلسطين" باسم مستعار "فتاة الساحل".

وفي المنفى تنقلت سميرة بين بغداد وبيروت وقبرص، حيث عملت في التدريس في العراق، وفي بيروت راحت تكتب وتترجم ، ثم عملت بإذاعة الشرق الأدنى كمذيعة وكاتبة في برنامج ركن المرأة، وعام 1957 حصلت على عقد للعمل في الإذاعة العراقية، وظل صوتها يحيي المستمعين كل صباح في برنامج يومي، بالإضافة لإدارتها برنامج ركن المرأة، حتى أدت الأحداث التي تلت العام 1959 في العراق إلى إبعادها عن الأراضي العراقية ، فعادت إلى بيروت من جديد حيث قامت بترجمة عدد من المؤلفات الأمريكية. وكان آخر عهدها برنامج (الحنين إلى الربوع) الذي كان ينتظره الناس كل صباح باكر ليرحلوا معه إلى الوطن قبل أن ينقطع هذا الصوت ويلفه الصمت ويصبح مع الذكرى أغنية حزينة للوطن الضائع.

لدي حلم

بالطبع، فإنه ليس بوسع أي سلطة أو ديكتاتور مصادرة أحلام شعبه، لأن هذا هو الحق الإنساني الوحيد الذي يمكن لأي إنسان أن يمارسه ولا يستطيع أحد أن يعترضه، وأعتقد أن الحلم – مثله مثل اللغة- هو ما يميز الإنسان على الحيوان، وإن كنت أرى أن بعض الحيوانات مثل القروذ يمكن أن تحلم. وروعة الحلم أنه يمكن أن يتحقق عندما يسعى الإنسان إلى تحقيقه من خلال النضال، وهي ميزة أخرى – أي النضال - تميز الإنسان على الحيوان، وأبسط مثال على ذلك حلم المناضل الأمريكي الزنجي مارتن لوثر كينج في الحرية لمواطنيه السود وتحقيق المبدأ الذي كان ينادي به إبراهيم لينكولن وكان سبباً في الحرب الأهلية الأمريكية. وهكذا استطاع كينج إرساء القاعدة الذهبية بأنه ينبغي أن نحلم أولاً.

وأنا أحلم هذه الأيام حلمًا يعاودني بشكل دائم، وأعتقد أن الكثيرين من أبناء شعبنا الفلسطيني المحروم من الحرية

والمجرد من أبسط حقوق الإنسان داخل فلسطين وخارجها يشاركوني نفس الحلم، أحلم بأن نكون مثل اليهود في الدياسبورا، موفورو الكرامة ومحترمون، ونتمتع بمعاملة إنسانية كريمة . فقد مضى وقتاً طويلاً ترسخ خلالها في المجتمعات العربية، مع الأسف الشديد، صورة نمطية (ستيريو تايب) للفلسطيني تجعله طيلة الوقت وبشكل تلقائي شخصاً مشكوك فيه، إرهابي، وغير مرغوب فيه..!! ويمكن مع الأسف أن يحدث ذلك لحامل الوثيقة إذا ما اضطر للسفر إلى الأردن التي يقطنها أغلبية فلسطينية، وتصل المأساة إلى ذروتها عندما يكون ضابط الجوازات في محطة الوصول أردني من أصل فلسطيني فيتلذذ في إذلال من هم من أبناء جلدته.

لقد سافرت إلى العديد من الدول العربية منذ العام 1970 بما في ذلك دولاً يفترض أنها مساندة للقضية الفلسطينية، مثل اليمن والجزائر، لأصدم ليس فقط في صعوبة الحصول على تأشيرة دخول لتلك الدول، وإنما أيضاً في المعاملة السيئة التي يلقاها صاحب الوثيقة في المطارات العربية، بينما وجدت عكس ذلك في المطارات الأجنبية، حيث سافرت إلى العديد من دول الغرب – بما في ذلك الولايات المتحدة- فلم أتخلف دقيقة واحدة عن غيري من المسافرين على نفس الرحلة. لماذا؟ لأنه ببساطة يوجد قوائم بصور وأسماء الأشخاص المتهمين أو المشكوك فيهم بانتمائهم لمنظمات إرهابية، وهم في الغالب غير فلسطينيين، وإنما من جنسيات عربية أخرى. وهو ما يدفع إلى التساؤل: وما معنى ذلك؟ معناه أنه يوجد عقدة لدى العديد من الأنظمة العربية حيال الفلسطيني ورفضه، وأنا حتى الآن لا أعرف سبب هذه العقدة.

أقول ذلك بمناسبة إنني كنت – كغيري من مؤيدي ثورة 25 يناير – نحلم بأن تكون مصر أول من يتخلص من هذه العقدة، بأن تمنح الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفرها بعض التسهيلات، كأن تسمح بفتح المعابر بشكل دائم لإنهاء الحصار الظالم على القطاع، وأن تمنحهم المزيد من التسهيلات في أمور كتسهيل دخولهم مصر من دول عربية أخرى طالما أن لديهم تأشيرة خروج وعودة، خاصة النساء والأطفال، وممن تجاوزوا الخمسين من أعمارهم، فإذا العكس يحدث، فالمعابر لا تزال على وضعها السابق، واستجبت ترتيبات أكثر صرامة بالنسبة للحصول على التأشيرة لحاملي الوثائق لزيارة مصر، مع أن معظم أولئك الناس يسافرون إلى مصر لزيارة أقاربهم، أو لمرض أو وفاة قريب لهم أو لدواعي العلاج، أو لأسباب إنسانية أخرى.

ورب قائل يعترض على سوء ظني هذا بأن هنالك إجراءات أمنية احترازية يتم ترتيبها الآن بهذا الشأن لأن مصر في مرحلة انتقالية، وهذا يبقى مفهوماً ومقبولاً لو طبق هذا الإجراء على جميع الجنسيات، وليس على الفلسطينيين فقط، علمًا بأن الفلسطينيين هم أول من بادروا بمباركة الثورة المصرية، ولم يعملوا بالخفاء ضد تلك الثورة.

بيد أن هذا ليس حلمي، فحلمي أكثر تواضعًا من ذلك بكثير، فأنا أحلم فقط برئيس فلسطيني يشعر بمعاناة كامل شعبه، وليس ربع شعبه أو خمسه، فالفلسطينيون في الخارج أكثر من فلسطيني الداخل، ولا أحد يكثر بمعاناتهم، ولا أحد يدافع عن حقوقهم، ويكفي النظر إلى فلسطينيي لبنان للتعرف على أبعاد مأساتهم ومعاناتهم، حيث يبدو وضع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أفضل بكثير من معاملتهم.

نعم أحلم برئيس فلسطيني لا يجوب أرجاء العالم من أجل جمع المال اللازم لإمتاع موظفي السلطة والمخلصين لـ"فتح" الجديدة التي تحظر المقاومة ولا تتعدى وظيفتها النضالية مهام التنسيق الأمني مع العدو، وتأمين رواتبهم العالية ومميزاتهم العلاجية والتعليمية والكمالية التي لا تعد ولا تحصى..

أحلم برئيس فلسطيني مخلص للقدس ولل قضية، يشعر بالأم شعبه ومعاناته في ليبيا ولبنان والعراق وغيره، ويستجدي من الحكومات العربية حل العقدة الفلسطينية وتحسين معاملتها للجاليات الفلسطينية التي اضطرت للجوء والعمل فيها، وساهمت في تنمية وبناء تلك الدول، وليس في المشاركة في العمليات الإرهابية والتآمر على تلك الدول وأمنها، وذلك بدلاً من التسول والاستجداء، لأن القضية الفلسطينية ليست قضية منح دولية تنهار فيه الدولة النظرية عندما تتوقف تلك المنح، وينتهي الولاء عندما تتوقف الرواتب، والشعب الفلسطيني ليس فقط شعب رام الله، ومنظمة التحرير الفلسطينية إن لم تكن مسؤولة عن فلسطينيي الخارج، فالأفضل إلغائها وعدم توزيع مناصبها القيادية على أشخاص أستحي وصفهم بالنعوت التي يستحقونها.

كم أود من أبي مازن المحسوب علينا كرئيس لـ"فتح" والسلطة والمنظمة وكزعيم وقائد.. الخ، أن يسعى من أجل رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني في المنافي بدءًا من إعادة تسهيل سفر حاملي الوثائق إلى مصر، وهو ما كان ينتجه نظام مبارك، وأن لا تقتصر زيارته للقاهرة لأهداف أخرى تتعلق بعداوته لـ"حماس"!!

رياح التغيير لن تستثني فتح وحماس !

ثمة من يقول باستحالة أن تشهد مناطق السلطة ثورة من نوع الثورة التونسية أو المصرية ، لكن هنالك من يراهن على احتمالات أخرى، فالبعض يرى باستحالة اندلاع هكذا ثورة ، فإسرائيل هي التي تحمي النظام الفلسطيني ، وهنالك 600 حاجز إسرائيلي وجدار ثعباني لا يقطعاً أوصال المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية فقط ، وإنما يحولان بين انتقال أي مسيرة أو تظاهرة احتجاجية من مكان لآخر ، إلى جانب أن قوات السلطة الأمنية ستتضافر مع قوى الاحتلال لقمع هكذا تظاهرات بمختلف أدوات القمع والقتل وتكسير الجماعم والعظام. هذا رأي البعض ، أما البعض الآخر ، فيرى أن الفلسطينيين سيعطون نظام رام الله الفرصة حتى الخريف المقبل انتظاراً

لما يسمى استحقاقات سبتمبر الثلاثة ، فإذا أخذت فلسطين رقم عضوية جديد في الأمم المتحدة جنباً إلى جنب مع دولة جنوب السودان ، فإن أبو مازن يكون في الأرجح نجح في الإفلات من مواجهة مصير مبارك وبن علي . الفريق الثالث يراهن على انتفاضة الثالثة تندلع في 15 من الشهر المقبل (في ذكرى النكبة) ، وحيث من المتوقع أن يتكرر مشهد (الفييس بوك والتويتر) في تحريك شباب تلك الانتفاضة على نفس الوتيرة التي حدثت في ثورتى تونس ومصر . وهذا الفريق يدرك جيداً أنه ليس في وسع أحد ، سواء إسرائيل وحواجزها ورصاصها المطاطي والحى ودباباتها وقذائفها الصاروخية وقنابلها العنقودية والفوسفورية ، أو ضباط الأمن الفلسطينيين يمكن أن يوقفوا ثورة شعب "إذا أراد يوماً الحياة" .

بيد أنه يمكن القول إن كل الاحتمالات ستظل مفتوحة حتى سبتمبر المقبل. لكنني أرى أن السلطة الفلسطينية لم تتخذ أي خطوة أو إجراء يدعم تحركها نحو الإصلاح والتغيير ومحاربة الفساد كمحاولة لتجنب تسونامي الثورات العربية الذي لا يزال قادة وزعماء السلطة يعتقدون أن لديهم حصانة ضده . هم بذلك يكررون المشهد القذافي باندلاع ثورة البوعزيزي عندما راح القذافي يقدم نصائحه للشعب التونسي دون أن يفترض ولو مجرد افتراض أنه سيواجه مأزقاً أصعب بعد بضعة أسابيع . كنت أعتقد أن السلطة فيها من المستشارين الحاذقين لينصح أحدهم أبو مازن باتخاذ أي خطوة تعكس توجهاً نحو التغيير على أي مستوى ، كأن يقرر تصحيح ما حدث في مؤتمر فتح السادس ومهزلة الانتخابات ، أو أن يطلع علينا النائب العام الفلسطيني بأي نتيجة من نتائج التحقيقات في قضايا الفساد التي بنظر في بعضها منذ سنوات ، أو أن نسمع ولو خبر بشأن التحقيقات – وليس محاكمة- العزيز دحلان ، لكننا فوجئنا بأن رئيس السلطة بعد بالتحقيق معه في قضية جديدة حول اتهامه بنقل أسلحة لنظام القذافي بحرًا ، دون الإشارة إلى القضية الأولى وما تم بشأنها ، وهو ما يعني أن أبو فادي لا يزال يمارس صلاحياته في إفساد وإساءة سمعة فلسطين والفلسطينيين، وليس السلطة التي تكفي بالتصريحات الجوفاء التي تفقد قيمتها بمجرد الإدلاء بها. أما طيب الذكر مقطب الجبين عريقات فلا يزال يصول ويجول مع الرئيس باعتباره أكبر مستشاريه وأقربهم إليه وأكثرهم ولاءً له ، رغم تقديم استقالته التي كانت تعني أنه سيستحي من الظهور في وسائل الإعلام بعد فضائحه التفاوضية التي خدم فيها إسرائيل أكثر من خدمته لأريحا.

كنت أعتقد أن الفرصة التي أوجدتها رياح التغيير في المنطقة العربية ستتيح لأبو مازن أن يأمر مثلاً بالتحقيق – وليس محاكمة- أبو قريع - أو أبو العلاء - فيما عرف قبل بضع سنوات باسم فضيحة الأسمت الذي استعانت به إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري ، لكن (أبو قريع) لا يزال حراً طليقاً ويلعب دور المناضل من أجل القدس. وكذا الأمر مع ياسر عبد ربه ، وعزام الأحمد ، وبقية الشلة. وأعتقد أنه لم يعد أمام رئيس السلطة مزيداً

من الوقت لتصحيح أخطائه ، أو محاولة التكفير عنها ، خاصة في ظل الحقيقة التي أوجدتها ثورة 25 يناير المصرية على الأرض بأنه حتى وإن لم يكن هنالك دور للرئيس في إفساد الحياة السياسية ، فإن الصمت عن تلك الجرائم وعدم محاسبة مرتكبيها لا يعفيه من المسؤولية ، بل يجعله مشاركاً فيها .

ورب سائل: وماذا عن حماس؟

أخطاء حماس تكاد تكون طبق الأصل لأخطاء السلطة أو "فتح الجديدة"، لأنني أعتبر أن فتح الحقيقية ماتت عندما بدأ نظام رام الله خطته في مصادرة سلاح المقاومة وشطب حرف التحرير من وسط اسمها العظيم الذي ظل يعني الثورة المسلحة حتى التحرير. لكنني أعتقد أن أكبر مشترك بين الجانبين ليس فقط تكريس الانقسام الذي تفرضه إسرائيل وأمريكا على السلطة ، وتفرضه إيران وسوريا على حماس ، وإنما تكريس انقسام الشعب الفلسطيني إلى موالين لفتح والسلطة ، وأولئك غالبيتهم في الضفة ، وهم وحدهم الذين يحصلون على كافة المزايا والامتيازات من وظائف ومناصب ورواتب عالية بالدولار ومنح وخلافه ، وإلى موالين لحماس ، وغالبيتهم في القطاع ، وأولئك يحصلون أيضاً على كافة المزايا والامتيازات ، وأما بقية الشعب الفلسطيني فليذهب إلى الجحيم!.

هنا لا بد من ضرب ولو مثال واحد، وهو مثال أقرب إلى الواقع والحقيقة لما يعكسه من تجربة شخصية تخصني . فقد سمعت قبل بضعة أشهر عن مؤتمرين حول القدس أحدهما (حمساوي) يعقد في الخرطوم (المؤتمر الثامن لمؤسسة القدس الدولية). وقد عقد فعلاً الشهر الماضي، والآخر (سلطوي ، أو فتحاوي) من المفترض أن يعقد في الدوحة الشهر المقبل (المؤتمر الدولي لدعم القدس) ، تطبيقاً لقرار القمة العربية الثانية والعشرين في سرت ، ما لم يؤجل مرة أخرى.

والحقيقة إنني كنت أمني نفسي أن توجه لي الدعوة للمشاركة في فعاليات المؤتمرين أو أحدهما ، وكتبت رسالة مسجلة إلى الأخ محمد صبيح عندما كنت في القاهرة قبل بضعة أشهر أعبر فيها عن رغبتني في المشاركة، لكنه من برجه العالي تجاهل تلك الرسالة ، أما مؤتمر الخرطوم ، فقد تابعته من خلال (الأخبار) ، رغم أنني أعتقد ، حتى لا أظلم نفسي، أن من حقي المشاركة في المؤتمرين باعتباري ناشطاً في مجال الدفاع عن القدس ، فقد كرست العدد الأكبر من كتابتي الصحفية في صحف المملكة عبر ثلاث قرن في الكتابة بشكل أساس عن القضية الفلسطينية وعلى الأخص قضية القدس. وبوسع أي إنسان يشكك في هذه المعلومة استخدام محرك البحث (جوجل) ويكتب الاسم(الدكتور إبراهيم فؤاد عباس) ، أو (إبراهيم عباس) . وكنت أظن أنه يمكن توجيه دعوة شرف رمزية تكريمًا لوالدي الأستاذ فؤاد إبراهيم عباس صاحب موسوعة بيت المقدس التي كرس السنوات الخمسة عشرة الأخيرة من عمره في إعداد أجزاء التسعة ، تكريمًا للراحل الذي ورثت عنه جين محبة القدس

والإخلاص لقضيتها في دمي . ولقد تساءلت مرارًا لماذا يتجاهلني أبناء جلدتي أو لأنني لا أجد فن النفاق ؟ أم لأن رفاقي يزعمهم قول الحق ؟ أم لأن أولئك الرفاق يعتقدون أنهم يملكون وحدهم حقوقًا لا تتاح لغيرهم ؟ ولماذا يتم تجاهلي من قبل فصيلين يستحوذان على كل شيء و(يكوشان) على كل شيء من خلال سيطرتهم على أدوات السلطة والتسلط ، والاستقواء بالخارج ، والهيمنة على القرار والرأي والمال؟

إن طبيعتي وشخصيتي ونشأتي لا تسمح لي بأن أنافق لهذا الفصيل أو ذلك ، وقد قلت مرارًا إن القدس تكاد تغيب عن الخطاب الحمساوي ، وكررت مرارًا بأن من يدافع عن القدس الآن ليس حماس ، وإنما الشيخ المناضل رائد صلاح . وقلت سابقًا أن أبو مازن لو كانت القدس تهمة لما تغيب جمعة في الصلاة في أقصاها ضمن رسالة تعكس تمسك القيادة بالقدس وأقصاها، وكنت صريحًا إلى درجة الكي عندما قلت قبل أكثر من عقدين أن إسرائيل هي التي سلحت حماس لضرب فتح ، وأن الجهاد في أفغانستان الذي كان يروج له الدكتور عبد الله عزام لم يكن لمصلحة القدس وأنه أضر المسيرة النضالية للشعب الفلسطيني عقداً كاملاً عندما جعل الشباب الفلسطيني يضلون طريقهم نحو القدس ويذهبون إلى أفغانستان . والله يشهد أنني قلت ذلك للدكتور عبد الرحمن بارود – يرحمه الله – عام 1988 في أوج الدعاية التي شارك فيها العالم كله للترويج للجهاد في أفغانستان. للأسف فإن سلوكيات فتح وحماس تعكسان عنصرية بغيضة وتحيزًا واضحًا بين أبناء الشعب الفلسطيني بعيدًا عن معايير العدل والمساواة ، وهو ما يشكل عائقًا حقيقيًا أمام اللحمة الوطنية لشعب ظلت الفرقة والصراع على السلطة تشكل السوسة التي تنخر في ثوراته العديدة بدءًا من ثورة 1936 .

في رأيي ومنظوري الشخصي أن ما سيندلع في فلسطين ليس انتفاضة ثالثة ، وإنما ثورة شاملة وعارمة ليس فقط ضد المحتل ، وإنما أيضًا ضد فتح وحماس ، وكل من يحاول إخراج مفهوم الولاء لفلسطين والقدس إلى الولاء لحزب أو فصيل ، أو لشخص بعينه، فقد قال الشعب المصري باي لحزب الدولة وياي باي لتأليه الزعيم وياي باي للعبودية والاستبداد والفساد، والشعب الفلسطيني بتراته ونضاله الثوري العتيد بوسعه أن يفعل أكثر من ذلك ، وبمقدوره أن يثبت بسهولة أن غالبيته العظمى ليست فتح وحماس ، وأن شعاره الأكبر: "أنا فلسطيني بقدر عطائي للقضية ، وليس بقدر مكاسبي منها" . وهذا هو – ما أحسبه – شعار كافة أحرار فلسطين وعشاق القدس وأنصار المقاومة.

حقائق لا ينبغي إغفالها..!!

14-02-2011

ثمة سؤال لم ينتبه كثيرون إلى أهميته بالرغم من أن الإجابة عليه ضرورة قصوى لتلمس آفاق مرحلة المخاض التي يعيشها العالم العربي الآن: السؤال هو لماذا كانت فرحة المواطن العربي في كافة أرجاء الوطن العربي بتنحي مبارك تساوي، إن لم تكن أكبر، من فرحة المصريين أنفسهم؟

لا أعتقد أن أحدًا ما يجهل الإجابة على هذا السؤال، فمبارك هو المسؤول الأول -إلى جانب كل ما حملته هتافات المحتجين من خطايا ارتكبها في حق شعبه على مدى ثلاثين عامًا - عن تحول العراق من مشروع نهضوي لدولة عربية فنية يحسب لها الحساب إقليميًا ودوليًا إلى دولة عربية هزيلة تخضع لسيطرة واشنطن وطهران بالتقاسم، أو بمعنى آخر، المساهمة في صعود نجم الدولة الإيرانية التي أصبحت - وفق تصريحات قادة إسرائيل - إحدى القوى الإقليمية الثلاث التي تهيمن على المنطقة (إلى جانب إسرائيل وتركيا)، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا تحويل مبارك مصر إلى دولة همها الأكبر عدم إغضاب إسرائيل، وتقلص دورها العربي والإقليمي إلى حد أن تنحصر مهمتها الأساس في محاولة الإفراج عن شاليط. هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى، فلا أعتقد أن أحدًا ما يجهل دور مبارك في حرب غزة وحصار القطاع، ودوره في تعطيل المصالحة الوطنية الفلسطينية عندما انحاز بشكل سافر إلى جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وهو ما ينتظر من الأخ عمرو موسى الإفصاح عنه لتأكيد مصداقيته، ودعم شعبيته عندما يصبح أبرز المؤشجين لمنصب رئيس مصر "الجديدة". ويجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن إسرائيل بدأت حربها على غزة بعد أن تلقت كلمة السر من ليفني على إثر حصولها على الضوء الأخضر من مبارك خلال اجتماعها به في شرم الشيخ بشن تلك الحرب. كلمة السر كانت بالطبع: its enough.. مكررة ثلاث مرات. لذلك فإن الشعب الفلسطيني الذي وقف بكل جوانحه ومشاعره وضامته مع ثورة الشعب المصري ينتظر من مصر "الجديدة" أن تبادر بفك الحصار على القطاع في أقرب وقت ممكن.

بعد ذلك لابد وأن يطرح السؤال التالي نفسه: ماذا يعني ذلك؟ أعتقد أن ذلك يعني أن أي نظام مصري جديد سستتمخض عنه الأحداث التي شهدتها ولا تزال تشهدها المحروسة، ينبغي أن يسعى إلى إعادة الدور العربي لمصر الذي يعني الدفاع عن عروبة فلسطين، ويقف بحزم إزاء انتهاكات إسرائيل لحقوق

الشعب الفلسطيني والمخططات الإستيطانية الإسرائيلية، ومخططات تهويد القدس، والنظر إلى "حماس" ليس على أنها فصيل إرهابي، وإنما على أنها فصيل فلسطيني معارض للسلطة، لا ينبغي محاربتة، بل ينبغي إشراكه في الحكم، جرياً على كافة الأنظمة الديمقراطية في العالم، وأن العدل يقتضي أن تنظر السلطة الفلسطينية والنظام المصري الجديد إلى "حماس" مثلما ينظران إلى الأحزاب الإسرائيلية المتشددة، علماً بأن "حماس" لا ترتقي في تشدها إلى مستوى تطرف ليبرمان وبتنياهو وحتى ليفني صاحبة مشروع الدولة اليهودية.

أعتقد أن ما أعرضه هنا جدير باهتمام السلطة الفلسطينية لتصحيح رؤيتها، وتجنب الزلازل السياسية التي بدأت مؤثراتها وتوابعها في الظهور بدءاً من تونس ومصر. وكنت أعتقد أن السلطة بدأت تستجيب للتحدي، والاستفادة من دروس التغيير في المنطقة عندما أطيح بعريقات، إلا أنه - مع شديد الأسف - يبدو أن عباس وزمرته ما زالوا يعيشون في بحور الوهم. فالدكتور فياض سيكلف بتشكيل وزارة جديدة أغلب أعضائها من الحزب الوطني (أقصد فتح) أيضاً، وعريقات لم يخطف من الحياة السياسية الفلسطينية ، لأنهم بصدد تدبير منصب جديد له يتلائم مع مواهبه ولقبه السابق (كبير المفاوضين)، ودار عريقات ستظل تتمتع بالاستحواذ على المناصب الممتازة كسفراء وإعلاميين ومباركين.

يبقى موضوع الانتخابات المرتقبة في سبتمبر - هذا إذا ظلت السلطة موجودة حتى ذلك الحين - ومشكلة إدلاء فلسطينيو الخارج بأصواتهم. هنا لا بد من التأكيد على ضرورة أن تشمل الانتخابات كل فلسطيني في الأرض المحتلة وخارجها، ولا أحد يقول أن هنالك صعوبات. فالله يديم علينا نعمة الإنترنت، ولا أعتقد أن فلسطين تخلو من شبابها النابهين والنابعين في هذا المجال ليصمموا برنامجاً متكاملًا للتصويت بنظام (أون لاين)، بالتعاون مع جهات أجنبية متخصصة، بحيث يتيح هكذا برنامج أخذ أصوات كافة أبناء الشعب الفلسطيني خارج مناطق السلطة الفلسطينية. وهنالك متسع من الوقت لتنفيذ هذا المشروع ودراسة متطلباته.

في النهاية أقول إن الشعب الفلسطيني له مطالب وحقوق - ينبغي أن يستجاب لها، حتى لا تتحول تلك المطالب إلى ثورة عارمة لا أحد يضمن أنها ستكون بيضاء..!!

ما الذي نريده من الجامعة العربية الآن؟!

23-03-2011

صادف يوم أمس (22 آذار/مارس) ذكرى مرور 66 عامًا على توقيع ميثاق جامعة الدول العربية ما يستوجب وقفة أمام هذه المناسبة، خاصة في ظل الفشل الذريع الذي مني بع العمل العربي المشترك والنظام العربي الذي فشل بعد مرور تلك العقود الطويلة في إرساء معالم مشروع عربي للنهوض بالأمة على أي مستوى أو صعيد، أو تحقيق الحد الأدنى من تطلعات المواطن العربي لأي معنى أو أي شكل من أشكال الوحدة العربية التي نص عليها ميثاق الجامعة العربية ، وحيث يعتبر تهاولي الأنظمة العربية واحدًا تلو الآخر في هذه الفترة الحرجة من التاريخ العربي المعاصر أهم مظهر من مظاهر هذا الفشل.

هنالك من يعتقد أن تلك هي نتيجة طبيعية لمنظمة عربية كانت بريطانيا المؤسس الحقيقي لها، لكن هذا المبرر ليس كافيًا وإن كان بعضه مقبولاً، لأن ذلك قد ينطبق على الحقبة الأولى لتأسيس الجامعة التي كانت فيها غالبية الدول العربية تقع تحت وطأة الاحتلال البريطاني - الفرنسي، لكن تحرر الأقطار العربية تبعًا منذ العام 1946 يعتبر مرحلة أخرى كان ينبغي على القادة العرب توجيهها في اتجاه أهداف ومتطلبات التضامن العربي والعمل العربي الجمعي. بيد أن الواقع يقول - مع الأسف الشديد - إنه رغم تحرر العرب ونيل استقلالهم تبعًا بدءًا من سوريا ولبنان وحتى البحرين والإمارات، فإنهم ظلوا مرتبطين بالتبعية للاستعمار الجديد يخضعون لأوامره ولتوجيهاته، مما أفقدهم الإرادة السياسية، لا سيما في ظل اعتماد العديد من الأنظمة العربية على المساعدات الأمريكية والقمح الأمريكي بعد أن تحولوا من دول زراعية غنية بمحاصيلها الاستراتيجية إلى دول لا هي زراعية ولا هي صناعية، وبعد أن استندت غالبية تلك الأنظمة في شرعيتها على الحكم الديكتاتوري الذي يقوم على أساس قمع الشعب ونهب ثروة البلاد وتزوير الانتخابات وحرمان المواطن من أبسط معاني الحرية والديمقراطية اللتين تعتبران الركيزة الأساسية للشرعية في الدول المتقدمة والمنطلق الأساس للرقى والازدهار، فكان ما كان من تفهقر للشعوب العربية حتى أصبحت مثالاً للدول الفاشلة التي ترزح تحت وطأة الفقر والتخلف والفساد بالرغم من أن العديد من الدول العربية بدأت نهضتها

الحديثة قبل اليابان والنمور الآسيوية، حتى أن مصر كانت في أربعينيات القرن التاسع عشر تمتلك أحواسًا جافة لبناء السفن الحربية، وكان يوجد بها مدرسة للطب، ووصل الجيش المصري في تلك الفترة إلى أعالي النيل، وكان على وشك دخول الآستانة لولا الأساطيل البريطانية البروسية الروسية التي وقفت في طريقه. أليس من المحزن أن تبدو مصر الآن بعد قرن ونصف من بدء نهضتها الحضارية العظيمة أيام محمد علي دولة تستورد القطن من الهند بعد أن كانت تتربع على عرش الذهب الأبيض الذي كان يشكل المصدر الأول للدخل القومي؟ أليس من المحزن أن تصبح مصر واحدة من أكثر دول العالم فقرًا وأمية وتدني في مستوى دخل الفرد؟!

ارتباط تأسيس الجامعة العربية بالاستعمار البريطاني حقيقة لا يختلف حولها اثنان، وأفضل من كتب في هذا الموضوع المجاهد الليبي الكبير صالح بوبصير في كتابه النادر عن تاريخ جهاد شعب فلسطين (في خمسين عامًا) الذي نستذكر ذكراه العطرة في هذه الأيام الحرجة التي يواجهها الشعب الليبي، وهو الذي جاهد في حرب فلسطين واستشهد في نفس الطائرة التي أسقطتها إسرائيل في فبراير عام 1973 فوق صحراء سيناء التي كانت تقل مذيعة التلفزيون المصرية السيدة سلوى حجازي. نستذكر ذكراه العطرة في هذا الوقت الذي قرر فيه الشعب الليبي أن يصحو ويحطم أغلاله بعد 42 عامًا من السبات العميق ضاعت من عمره وتاريخه وحياته ليحاول تعويض هذا الزمن الذي يعمل على نسيانه الآن.

بالطبع كان لهذا الارتباط بالاستعمار انعكاساته وتداعياته التي لا يمكن تجاهلها. وإذا عدنا إلى الذاكرة، سنجد أن فكرة تأسيس الجامعة تعود إلى رئيس وزراء بريطانيا في تلك الحقبة أنتوني إيدن، وهو أيضا صاحب فكرة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 - عندما عبر في خطاب له يوم 29/5/1941 عن تأييد بريطانيا لتطلع العديد من المفكرين العرب إلى درجة من الوحدة (أكبر مما تتمتع به الآن) قائلاً بهذا الصدد إن الحكومة البريطانية "تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية". وبصرف النظر عن دوافع إيدن الظاهرية من هذا الوعد، فإنه كان يبدو من الواضح أنه يهدف ظاهريًا إلى إعطاء العرب (شيئًا ما) في مقابل وعد بلفور الذي أعطوه لليهود عام 1917 وعملوا على تنفيذه بحذافيره بعد ذلك حتى أصبح الوطن القومي لليهود في فلسطين حقيقة واقعة.

مما لا شك فيه أيضًا أن فكرة إنشاء جامعة الدول العربية ارتبط أيضًا بالصراع العربي - الصهيوني، وهي، أي الجامعة، قد تشكلت عندما بدأ ذلك النزاع يقترب من نقطة المواجهة. ومنذ ذلك الوقت

ظلت الجامعة تتخذ من القضية الفلسطينية موضوعًا أساس في كل مؤتمراتها واجتماعاتها ثم في كافة القمم العادية والاستثنائية والطائرة التي زادت عن 30 قمة منذ القمة الأولى التي انعقدت عام 1964 بعد أن عبرت إسرائيل عن نيتها تحويل مجرى نهر الأردن.

السؤال المطروح بهذه المناسبة ليس ماذا قدمت الجامعة العربية لاسترداد الحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني، فقد بدا ذلك منذ حرب 1948 فوق طاقتها وقدراتها وصلحياتها، لا سيما وأن اجتماعاتها التي كانت تعقد في تلك الفترة كانت تتم بحضور وإشراف رئيس المخابرات البريطانية في الشرق الأوسط الجنرال جلبرت كلايتون. ومعلوم أنه لم تكن هزيمة سبعة جيوش عربية في تلك الحرب نتيجة لضعف تلك الجيوش أو تهاون الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه، فقد أدوا أبناء فلسطين هذا الواجب والشرف بكل أمانة واقتدار حتى طلب منهم تسليم أسلحتهم للجيوش العربية التي دخلت فلسطين في مايو 1948 كي تقوم تلك الجيوش بالمهمة الموكلة إليها على عاتقها، وإنما - وإلى حد كبير- نتيجة عدة عوامل بعضها وثقها التاريخ، والبعض الآخر لم يوثقها التاريخ لأنها مخزية. ولا شك أن أهم عوامل الهزيمة التي منيت بها سبعة جيوش عربية في حرب 1948 مسألة الأسلحة الفاسدة لدى الجيش المصري، وإسناد القيادة العامة للقوات العربية المشتركة في تلك الحرب للجنرال جلوب باشا الذي يكفيه حكم التاريخ عليه بأنه سلم مدينتي اللد والرملة للعصابات الصهيونية دون قتال. يضاف إلى ذلك المقولة العراقية الدارجة في ذلك الوقت عندما توانى الجيش العراقي عن الدفاع عن المثلث (نابلس - جنين - طولكرم) بالقول إنه (ماكو أوامر).

مع الأسف الشديد فإن تلك الحرب كانت الفشل الأول للجامعة العربية التي ساهمت بعد ذلك في زيادة معاناة الفلسطينيين عندما اخترعت في إحدى مؤتمرات قممها الأولى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت إحدى الأخطاء المميتة على طريق إخراج القضية الفلسطينية عن مسارها الصحيح وتحويل الصراع من دائرته الحقيقية كصراع عربي - إسرائيلي لما تشكله إسرائيل من مشروع استعماري استيطاني مهدد للأمن القومي العربي إلى صراع فلسطيني - إسرائيلي لا يهم العرب إلا بقدر ما يرى البعض منهم أن تلك القضية تشغلهم عن قضايا وطنية أهم مثل التنمية ، وإلى حد ترسيخ المفهوم الخاطئ بأن تلك القضية كانت السبب الحقيقي وراء التخلف العربي لأن الأجدى للعرب بدلاً من استخدام أموالهم واستنزاف ثرواتهم في الإنفاق على التسلح والدخول في الحروب ضد إسرائيل أن ينفقوا تلك الأموال في التنمية ورفع مستوى معيشة المواطنين قبل أن يكتشفوا أن الجزء الأكبر من ثرواتهم تدخل في جيوب أولئك القادة، وأن الهدف الأول من بناء الجيوش وشراء الأسلحة هو استخدامها ضد شعوبهم وليس لاستخدامها ضد إسرائيل، وكانت ليبيا أكبر مثال على

ذلك. وهكذا لم يكن للجامعة العربية دورًا في حرب 1967 التي جاءت بمثابة نكبة ثانية حلت بالشعب الفلسطيني عندما تسببت في ضياع ما تبقى من فلسطين وكرست المزيد من المعاناة لأبناء الشعب الفلسطيني.

الجامعة العربية لعبت دورًا كبيرًا في معاناة هذا الشعب عندما سمحت بتجزئته إلى عدة أصناف بجوازات ووثائق سفر وضعت الفلسطينيين في مراتب ضمن تصنيف جوازاتهم عندما سمحت بضم الأردن للضفة الغربية وضم مصر لقطاع غزة، فكان هنالك الفلسطيني الأردني الذي يتمتع بكل المزايا بما في ذلك تبوأ منصب رئاسة الوزراء والتمتع بالجنسية الأردنية ويجوز سفر خمس سنوات، وصولاً إلى وثيقة السفر المصرية التي لا تتيح لحاملها السفر إلى أي بلد في العالم إلا بشق الأنفس. وبدلاً من أن تضع الجامعة الأمور في نصابها عندما تعتبر استرجاع الضفة الغربية مسؤولية أردنية لأنها كانت عند احتلالها أمانة عند الأردنيين، واسترجاع القطاع مسؤولية مصرية، لأنها كانت أمانة قبل احتلالها عند المصريين، جعلت الأمور تسير بشكل يناقض الوضع الحقيقي. الجامعة العربية سعت أيضاً إلى تعقيد حياة الفلسطينيين في البلاد العربية ليس من خلال تكريس واقع يحد من تنقلاتهم عبر تلك البلدان، وإنما أيضاً عبر حرمانهم من نيل جنسية البلدان التي يقيمون فيها بحجة الحفاظ على القضية الفلسطينية، فيما أن حصول أولئك الفلسطينيين على جنسية البلدان التي يقيمون فيها لا يلغي حقهم في العودة، ولنا أن نستشهد بذلك بوضع اليهود الذين يتمتعون بجنسيات غربية وشرقية، لكن تلك الجنسيات لا تحول دون هجرتهم إلى فلسطين المحتلة ولا تشتت أيضاً التخلي عن جنسياتهم. وحتى لو افترضنا أن تحول الفلسطيني إلى جنسية عربية أخرى تسهل له العمل والإقامة والتعليم أسوة بكل دول العالم، فإن هذا الفلسطيني لن يقف في وجهه أي عائق للعودة إلى وطنه ما أن يصبح هذا الوطن حقيقة على أرض الواقع.

يمكن القول بلا مبالغة أن الجامعة العربية تحولت في نهاية المطاف إلى نادٍ للزعماء والقادة العرب يتبارون فيه في إلقاء الخطابات، وأن بياناتها وقراراتها ليست للتنفيذ بقدر ما هي نصوصاً يحرص معدوها على صياغتها بشكل جميل وورصين وحسب. ولنا أن نتساءل لماذا تطالب الجامعة العربية بالتدخل العسكري في ليبيا لوقف الظلم الواقع من قبل القذافي على شعبه؟ لماذا لا تقوم الجيوش العربية بهذه المهمة في إطار ميثاق الجامعة؟ وإذا كان الميثاق الحالي لا يحقق هذا البند فلماذا لا يعدل ليكون أحد مهام الجامعة؟ ومتى ستتدخل الجامعة العربية لوقف المعاناة عن الفلسطينيين بكافة أنواع جوازاتهم ووثائقهم على الأقل بتوحيد تلك الجوازات وتوحيد معاملتهم في المنافي العربية على الأقل لتكون مشابهة للمعاملة التي يلقيها في دول الغرب، حيث يحصل معظمهم على

جنسيات دوله من خلال الإقامة لفترة زمنية محدودة، وبشروط ميسرة، ودون واسطة أو رشوة أو منة أو معاييرة عندما ينالوا نفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنو تلك الدول؟!!

نستطيع القول بعد 66 عامًا من تأسيسها، أن الجامعة العربية فشلت في تحقيق كافة الأهداف التي تضمنها ميثاقها، بل أنها عجزت عن تحقيق التضامن العربي في حده الأدنى، حيث ظلت تزداد حدة النزاعات العربية عامًا بعد عام، حتى بدا من الواضح أن تلك النزاعات تشكل العائق الأكبر أمام تبني الجامعة لأي مشروع قومي على أي صعيد سواءً أكان سياسيا أم اقتصاديا أم ثقافيا. وظهرت الجامعة العربية على حقيقتها كمؤسسة فارغة من أي مضمون قومي أو وحدوي عندما احتلت إسرائيل بيروت عام 1982، حيث كان يفترض أن تقوم الجامعة بدور من خلال اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي أثبتت أنها حبر على ورق.

رياح التغيير التي تواجهها المنطقة لا تقتضي تغيير ميثاق الجامعة العربية فقط، وإنما تغيير آليات عملها بحيث لا تدع الخلافات بين القادة العرب تؤثر على العلاقات بين الشعوب العربية، وبحيث لا تضع مصالح القادة العرب فوق مصالح تلك الشعوب..!

محاكمة مبارك..!!

14-04-2011

اعتبر نوري السعيد في نظر العديدين قبل أكثر من نصف قرن خائنًا، لكنني أعتقد أنه لو كان لا يزال حيًا ومسؤولًا رسميًا في هذا الزمان العربي الرديء الذي بدأ يتغير منذ بضعة أشهر فقط لاعتبر بطلاً عربيًا بكل المقاييس بالمقارنة مع بعض زعمائنا العرب أمثال الرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي لا يزال يلعب -رغم الإطاحة به منذ شهرين- بعواطف الشعب المصري ويحاول استرداد عطفه عبر الخطب التي لا يزال يعتقد أن بوسعها التأثير على جماهير شعبه الحرة الأبية والذي

يعتبر وعيه معيارًا للوعي العربي منذ سعد زغلول ومصطفى كامل ومحمد فريد.

وأنا لا ألوم مبارك على ضيق أفقه وقلة حيلته، والذي لم يستشهد في أي من خطابه منذ تسلمه الحكم في أرض الكنانة منذ ثلاثة عقود بأية قرآنية، أو بيت شعر، أو قول مأثور، وهو بذلك يقع في نفس الخطأ الذي يقع فيه معظم زعمائنا العرب باتخاذهم مستشارين يعتقدون أن لا مثل لهم، وهم يتمسكون بهم ويصرون على عدم تغييرهم رغم استشاراتهم التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى أخطاء مميتة. ولعل كاتب خطابات الرئيس مبارك أحد الأسباب التي عجلت بسقوطه، فقد شكل كل خطاب أدلى به الرئيس خلال الأزمة مسمارًا جديدًا في نعش الرحيل، وجاء خطابه الأخير بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير (وهذا المثل هو بالمناسبة مثل إنجليزي أيضًا)، عندما أصدر النائب العام عقب الخطاب مباشرة الأمر بحبس الرئيس ونجليه والتحقيق معهم.

كنت أحسب في السابق أن كاتب خطابات الرئيس هو أحد اثنين: فتحي سرور أو صفوت الشريف، لكن أرجح الآن أن يكون الكاتب هو مفيد شهاب الذي لا أستبعد أن يأتي عليه الدور ليمثل هو الآخر أمام القضاء. ليس هذا بيت القصيد، لأن ما يهمننا هنا القول بأن مبارك لم يرتكب جرائم ضد شعبه وبلده فقط، وإنما أيضًا ضد الأمة العربية بأسرها، وكان أحد الأسباب الرئيسية في تنامي قوة إيران واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتطبيع العديد من الدول العربية والإفريقية علاقاتها مع إسرائيل، والكثير الكثير من (الوكسات) والنكسات العربية. أعتقد أن القليلين يمكن أن يخالفوني الرأي بأنه لولا مبارك لما تحولت العراق من دولة عربية من الدرجة الأولى قوة وتقدمًا ونفوذًا، تخشاه إسرائيل وتعمل لها ألف حساب، وتهابها إيران وتتحاشى الاصطدام بها، إلى دولة عربية هزيلة من الدرجة الثالثة يحكمها حفنة من الخونة الشيعة والكرد وتحتلها أمريكا وإيران.

وأعتقد أيضًا أن القليلين يمكن أن يخالفوني الرأي بأنه لولا مبارك لما تبادت إسرائيل في مذابحها وعدوانها وتجاوزاتها وانتهاكاتها في الضفة والقطاع الذي شارك مبارك في حصاره، وفي إعطاء حكومة أولمرت - ليفني الضوء الأخضر في شن الحرب الظالمة عليه نهاية ديسمبر 2008، ولا أريد الاستفاضة والتطرق إلى الملفات الأخرى التي سلمها مبارك لوزير خارجيته الحقيقي عمر سليمان ليديرها على هواه، وهو الذي كان على اتصال يومي بإسرائيل، والذي لا يزال حتى الآن طليقًا، ولا يزال يحلم بحكم مصر باعتباره المرشح الأفضل لإسرائيل..!!

الوضع العربي الآن - بسبب حكم مبارك - يدعو إلى الحسرة والحزن العميق، فالعرب نسوا كلمة (لا) التي لم تعد تستعمل في لغتهم السياسية والدبلوماسية مع إسرائيل وأمريكا، وأصبحوا يخافون من البعيع الإيراني الذي كان عراق العروبة يلجمه، وأصبحوا لا يودون إغضاب أمريكا أو الضغط عليها حتى بالنسبة لإنهاء الحصار على غزة، وليس إنهاء الاحتلال. هذا يحدث بينما لا يزال العديد من زعمائنا وكتابنا ومستشارينا ومفكرينا ينتهجون نفس النهج المباركي، ومع الأسف أن أولئك المضللين (بكسر اللامين) ما زالوا على ضلالهم القديم، يروجون لبضاعة الإرهاب البائرة التي ثبت أن نظام مبارك وبن علي وإسرائيل كانوا يروجون لها كي يثبتوا أنهم بيدون جهدًا طيبًا في مكافحة الإرهاب.

تغير الأنظمة العربية تحديدًا في مصر وتونس التي كانت تشكل أعمدة النظام العربي الذي أثبت فشله الذريع على كافة الأصعدة بما في ذلك الأصعدة التنموية، هذا التغير الدراماتيكي الذي أذن بصحوة المارد العربي وتمائله للشقاء والنهوض ينبغي أن يشمل فلسطينيًا تغيير القيادات السياسية والإعلامية الفلسطينية التي لا تزال تمارس بث سمومها في أوساط الشعب الفلسطيني عبر مراكزها السلطوية ونفوذها ومراكز قوتها غير عابئة بالحقيقة التي لا بد وأن تصدمهم في القريب العاجل بأن الزمن قد تخطاهم، وأن العالم العربي بدأ يتغير، وأن خيار المفاوضات والسلام ليس خيارًا وحيدًا للشعب الفلسطيني في تطلعه نحو الحرية والاستقلال، وأن الزعيم الذي يرفع مبدأ أنه لا يريد إراقة قطرة دم واحدة من أبناء شعبه من خلال مقاومة المحتل وتحرير القدس لا يمكن أن يكون زعيما لفلسطين أرض المحشر والمنشر، وأرض الرباط. فقد ضحى الشعب الليبي بأقل من شهرين بـ 100 ألف شهيد على درب الحرية، أو ليس فلسطين وقدسها وخليتها وناصرتها تستحق تضحية أكبر، ودماءً أكثر وزعيمًا يخجل من هكذا طروحات لا يقبلها أي شعب في العالم مهما كان ذليلًا أو هاملاً؟! ثم أو ليس من العار أن نعيش زمنًا فلسطينيًا يتهم فيه مواطنًا بتهمة مقاومة المحتل؟!

القذافي "سيندروم"!!..

02-04-2011

عندما كنت طالبًا في إحدى مدارس القاهرة، كان لنا زميلًا يتظاهر بالجنون كلما تعرض لموقف صعب كأن يوضع مع المخالفين ممن لم يحلوا الواجب المدرسي ويستحقون العقاب، أو كلما نسي كتابًا، أو تعرض لأي انتقاد أولوم من أحد المعلمين، أو الزملاء، فكان يصرخ، ويقوم بحركات تشنجية، ويهدد بأنه سيرمي نفسه من النافذة، وينتهي الأمر بأن يتظاهر بالإغماء بعد أن يكون قد زرع الرعب والفوضى في أرجاء الفصل. لذا كان جميع المعلمين والطلبة يتحاشون إغضابه وأستفزازة، أو حتى التعرض له. وكنت قد استمعت مؤخرًا في إحدى المحطات الإذاعية الأجنبية فيما كنت أفود سيارتي أن أحد أطباء علم النفس الأمريكيين البارزين في تحليله لشخصية القذافي التي لا تختلف كثيرًا عن شخصية هتلر وزعماء العصابات الصهيونية وحاخامات إسرائيل العنصريين، يرى أن مثل هذه الشخصية تؤمن بأن أنواعًا من البشر لا تستحق الحياة لأنها تبدو - في نظرهم - حشرات كالصراصير، أو قوارض كالفئران، ينبغي قتلها وإبادتها، وهي نظرة هتلر لليهود، ونظرة الصهاينة للفلسطينيين، ونظرة العقيد معمر القذافي للغالبية العظمى من شعبه التي يعتبرها فئرانًا ليس أكثر. وأضاف هذا العالم أن مثل أولئك المرضى النفسيين يشتركون في كونهم جميعًا يعانون من جنون العظمة، وحب الظهور والأضواء، وأن يكون لهم ما يميزهم كشنب هتلر، وأزياء القذافي الغربية، وكأسلوب زعماء الصهيونية في قلب الحقائق عندما يمارسون اللاسامية ضد الفلسطينيين ويعتبرونها في ذات الوقت سلاحهم المفضل ضد كل منتقد لسياساتهم العنصرية وممارساتهم الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني.

بيد أن مرض القذافي تجاوز في خطورته كافة من سبق وأن عانوا من هذا المرض الخطير، وأنا أقول خطير، لأن القذافي وأمثاله عندما يقتلون خصومهم لدوافع عنصرية، فإنهم لا يشعرون بالندم،

أوالذنب لاعتقادهم بأنهم قتلوا صراصيرا أو قوارض ينبغي التخلص منها بأي وسيلة حتى بالمبيدات الحشرية كما أوضح الحاخام الصهيوني عوفاديا ذات مرة في أحد تصريحاته اللاسامية. خطورة المرحلة المتقدمة لهذا المرض الخطير عند القذافي، أنه يمارس القتل ضد شعبه، وليس ضد شعب آخر، أو جنس آخر.

بالأمس القريب جلست إلى مجلس ضم بعض الأصدقاء والمعارف، وكان من بين الحضور أحد الأشخاص الذين يعانون من (القذافي سيندروم) أو (الأعراض القذافية)، فكان يتحدث من أنفه، ويستخدم ألفاظاً وتعابيراً تعكس تكبراً وعنجهية تتناقض تمامًا مع ضحالة فكره، وتدني ثقافته، وضآلة تعليمه، مستخدمًا ألفاظًا نابية وكلمات مستفزة لمشاعر الحضور الذين يحمل بعضهم شهادات الدكتوراة، ولهم مكانتهم واحترامهم في المجتمع، مستغلًا في كل ذلك قامته المديدة ونبرات صوته المرتفع وقسمات وجهه التي تأخذ شكل الغضنفر عندما يكشر عن أنيابه!

إن كل ما أحشاه أن ينتشر هذا الوباء (قذافي سيندروم) في أوساط شعبنا الفلسطيني، وعلى الأخص لدى القيادة، وهو ما أرى بعضه منذ فترة طويلة، حتى قبل أن يصل القذافي إلى آخر مراحل هذا المرض الخبيث الأشد خبثًا من الإيدز والتي تعرف بالمرحلة (الشمشومية) - نسبة إلى شمشوم الجبار صاحب مقولة علي وعلى أعدائي الشهيرة- ويكفي بهذا الصدد النظر إلى وجوه بعض قياداتنا السلطوية وهي تتحدث عن "حماس"!!..!!

عباس ومشعل...!!

لاشك أن إخواننا المصريون أرفقوا بحالنا نحن الشعب الفلسطيني المكتوب عليه أن ينضوي تحت لواء قيادة ليس لها مثيلاً في العالم كله، ولا يساورني أدنى شك في أن د. نبيل العربي وقع في حيرة من أمره وهو يجد الرئيس عباس يصير على عدم جلوس مشعل بجواره في حفل المصالحة لأنه الرئيس الأوحى والزعيم الأكبر للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والمهاجر والمنافي، ليس لا وهو رئيس المنظمة و"فتح" والسلطة وهو الأمر النهائي الذي بيده التعيينات والإقالات والترشيحات والأوسمة والترقيات والمحاكمات؟! وهو أيضاً على ما أحسبه وأتوقعه آخر رئيس فلسطيني يجمع بين هذه الرئاسة الثلاث التي تجعل منه امبراطوراً أكثر نفوذاً من بوكاسا والقذافي والأسد ومبارك في زمانه الذي ولي والذي دافع عنه عباس في اللقاء الذي أجرته معه مجلة "نيوزويك" الأمريكية الأسبوع الماضي مستخدماً ألفاظاً غير لائقة في وصفه للرئيس الأمريكي أوباما ليس بسبب سياساته المناهزة لإسرائيل، وإنما بسبب خذلانه لصديقه الحميم رهين المحبسين الآن. وأعتقد أن الكثيرين شاهدوا معي مشهد ما يعرف برئيس مكتب "حماس" خالد مشعل وهو يبعد عن طريقه أحد المهنيين باتفاق المصالحة بطريقة منفرة ليظهر بشكل جيد أمام الكاميرا في مشهد يعكس حرص الرجل على الظهور في مرمى الأضواء بابتسامته الساحرة..! نعم هذه هي قيادتنا، وهنئاً لنا بهذه القيادة التي لا بد وأن نحسد عليها لأنها السبب الرئيس في بقاءنا تحت الاحتلال حتى الآن...!!

لا أريد القول بأن قادة "فتح" و"حماس" فضحونا بهذه التصرفات الصغيرة أمام إخواننا المصريين (والأجانب)، لاسيما عندما ظهروا فجأة حبايب وكان شيئاً لم يكن وهو قمة النفاق، وحيث اشتهرت قيادتنا الفلسطينية على أن تكون التحية بينهم عناقاً، إلى درجة أن يعانق أحدهم أحد (الإخوة)، ثم يدخل الحمام، فإذا خرج ورآه أمامه فإنه يقوم بمعانقته مرة ثانية، وحيث يمكن لثنتين تبادل عشرات القبلات خلال العناقين، وهو ما دفع أحد الباحثين إلى تحضير درجة دكتوراة في أشكال وأنواع قبلات الزعيم الفلسطيني الأكبر ياسر عرفات، فهاهو العزام يعانق أبو مرزوق، وهذا هو مشعل يقف بجانب أبو مازن مبتسمين "فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم"، فيما أن الله وحده الذي يعلم ما في سريرتهم، فوالله لو أن مبارك لا يزال رئيساً لمصر لما تنازل عباس لـ"حماس"، والله الذي لا إله إلا هو لولا طلب دمشق من مشعل وصحبه مغادرة الشام لما قبلوا بالتوقيع على الاتفاق، ولأن قيادتنا دأبت على الكذب، فإنه من الطبيعي أن تنفي "حماس" التطريفة السورية. لكن دعونا ننتظر قليلاً للتأكد من مصداقية نصف قيادتنا (حماس) لنرى ما إذا ستظل في الشام أم ستشد الرحال إلى الدوحة؟!

لعل أفضل ما حمله اتفاق المصالحة الاتفاق على تشكيل حكومة ليست فتحاوية ولا حماساوية، وصحيح أن هذه الحكومة مدتها سنة، ولن تمارس السياسة، وإنما ستقتصر مهمتها على الإعداد للانتخابات وإعمار غزة وحل مشكلة المعتقلين في سجون السلطة وغزة، إلا أن هذا الإنجاز هو الأهم في نظري لأنه سيريحنا – هذا ما أحسبه وأتمناه- من روية أولئك الذين (هرونا) بتصريحاتهم الجوفاء وأكاذيبهم الشنعاء ووجوههم الكالحة، وكل ما آمله أن لا يتدخل عباس ويدس أنفه في كل صغيرة وكبيرة في أعمال تلك الحكومة لأنه زعيم الزعماء وقائد القادة، وإن كنت لا أعول كثيراً على عدم (حردانه)، و(حردان) الكثيرين من قادتنا الذين يحملون في دماهم جينات الزعامة الفلسطينية التي يأتي في مقدمة صفاتها خذلان الشعب الفلسطيني والتكيد عليه..!

إيران وإسرائيل: حليفان وليس خصمان..!!

2011/7/13

فوجيء العالم العربي في خضم الحرب العراقية – الإيرانية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي بفضيحتين إيرانيتين مدويتين أظهرت الثورة الخمينية على حقيقتها، الأولى عرفت بفضيحة "الفالاشا" الإيرانية، والثانية عرفت بفضيحة "إيران جيت"، وطبعاً هذا الكلام يجيء بمناسبة الفضيحة الجديدة عندما كشفت قائمة العقوبات الأمريكية على الشركات التي تتعامل مع إيران عن شركة إسرائيلية باعت لإيران ناقلة نפט، فيما كشفت وسائل الإعلام العالمية عن أن الفستق الإيراني لم يتوقف شحنه إلى إسرائيل منذ بداية الثورة الخمينية..!! طبعاً العالم العربي – رغم هذا النوع من المفاجآت الصادمة- لن يتوقف طويلاً أمام هذه الوقائع الإستراتيجية الهامة ذات المعاني والدلالات الخطيرة، تماماً مثلما لم يعر اهتماماً للتعاون الأمني والاستخباراتي الأمريكي – الإيراني خلال الغزو الأمريكي لأفغانستان ثم للعراق الذي كان له التأثير الأكبر في سقوط نظام طالبان ثم سقوط نظام صدام حسين العدوان اللودان لكل من أمريكا وإيران، وأيضاً سقوط نظرية الاحتواء المزدوج التي كانت تهدف إلى تحجيم إيران، والذي أخل به الرئيس بوش الابن بعد أن كان من أساسيات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد والده .

لقد أثبتت فضيحة الفالاشا الإيرانية أن إيران قامت بمقايضة مهاجريها اليهود إلى إسرائيل في بداية عهد الخميني في مقابل السلاح الإسرائيلي، كما أثبتت فضيحة إيران - حيث نجاح إسرائيل في تمرير صفقات الأسلحة الأمريكية إلى إيران في غضون ذلك أيضاً رغم الحظر المفروض عليها. يومها طرح الكاتب المعروف الأستاذ محمد حسين زيدان - يرحمه الله - الذي أذكر له قوله التي لا تنسى في أحد احتفالات اللجنة الشعبية الفلسطينية لدعم أسر شهداء "فتح" في جدة بمناسبة ذكرى الفاتح من يناير، والتي اعتاد سمو أمير الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز على رعايتها: "أنا فلسطيني قبل أن أكون سعوديًّا" - يومها طرح هذا الكاتب الكبير السؤال في إحدى مقالاته في جريدة "عكاظ": لماذا هذا التحالف الإيراني - الإسرائيلي ضد العرب؟ وتساءل: ما هي قصة يهود إيران، وأصل وجودهم في إيران، ودعائي - وكنت أكتب في تلك الفترة - مقالاً أسبوعياً في نفس الصفحة التي كان يكتب فيها أستاذنا الزيدان- صفحة ملتقى الآراء- للخوض في هذا الموضوع، وقد كتبت بالفعل ثماني مقالات متتابعة أذكر مما قلته في إحداها، إن التحالف الإيراني اليهودي المشترك ضد العرب يعود إلى عهد قورش، وتعرضت إلى قصة أستير التوراتية، التي تندرج تحت نفس النوع من قصص الجنس والجاسوسية والخيانة التي يعج بها تاريخ اليهود منذ أقدم العصور، فهي قصة مكررة لسالومي والقاضية ديبورا، وغيرها، وأن أحد أكبر دوافعه الكره المشترك للعرب، فهو عداة قومي بالدرجة الأولى، وقد ترجمه الفرس في أشعار بشار وأبو نواس وغيرهما، بالرغم من أن العرب لم يمهّدوا اليهود لا قبل الإسلام ولا بعده، وبالرغم من أنهم أفسحوا للفرس مكاناً واسعاً في تبوء المناصب العليا في الدولة، والذي وصل إلى أوجه في عهد المأمون. وقلت أيضاً أن الحقد الفارسي الموجه إلى الأمة العربية انتهى قبل الإسلام بمعركة ذي قار التي انتصر فيها العرب. وأن "الشعبوية" التي عبر فيها الفرس عن حقدهم على العرب بعد الإسلام اتخذت لنفسها عدة ألوان منها السياسي وغايتها انتزاع الحكم من العرب، ومنها الاجتماعي وغايتها إدخال الأساليب الفارسية إلى المجتمعات العربية في العادات والمأكل والملبس والعمران والتنظيم الاجتماعي، ومنها الديني وغايتها الدعوة للعقائد الفارسية كالمجوسية والمزدكية والمناوية، ومنها الأدبي وهو ما يتمثل في مدرسة الكوفة بزعامة الكسائي، والبصرة بزعامة سيبويه. وأن الفرس تابعوا هذا النوع من محاولات الاختراق الفكري والعقائدي للعرب في العصر الحديث عندما ابتدعوا النحلة البهائية والتي حرصوا على أن يكون مقرها في حيفا لتكون تحت حماية ورعاية إسرائيل. وأضفت أن ثمة ما يجمع بين القوميتين الفارسية والصهيونية ضد الأمة العربية، وهو النظرة العدوانية والعنصرية والتوسعية لكل من الدولتين اللتين تحتلان أراض عربية في فلسطين و عربستان وغيرهما وتمارسان ضد شعوبهم أبشع صور الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان واليوم نجد إيران تهدد باحتلال البحرين وضمها إليها، وجعلها المقاطعة

الإيرانية الرابعة عشرة، وهو ما يذكر بما دأبت عليه الدعاية الصهيونية حول نغمة الحق التاريخي للصهاينة زيفاً وبهتاناً في فلسطين مع التذكير بأن إيران ظلت تهدد باحتلال البحرين حتى بداية السبعينيات عندما أجرت الأمم المتحدة استفتاءً حول حق تقرير المصير للبحرين قبل الانسحاب البريطاني والذي جاءت نتيجته الإجماع الساحق بالاستقلال، فقامت إيران باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث: طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى.

يمكن القول استناداً إلى هذه الحقائق التاريخية والجيوسياسية إن المشروع النووي الإيراني لا يهدد إسرائيل، فإسرائيل لو كان لديها أدنى شك في أن يكون ذلك المشروع ضدها لما توانت طيلة تلك الفترة عن قصف المواقع النووية الإيرانية. وهو ما يتطلب من الأمة العربية التحلي بشكل أكبر بفضيلة البرجماتية التي يسميها الإيرانيون (التقية)، وأن تعمل من الآن على وضع خطة لتأسيس دور عربي فاعل في المنطقة بدءاً من إعادة التفكير بمشهد السفن الإسرائيلية التي ترسو على الشواطئ الإيرانية والتي لم تثر انتباه الأمريكيين إلا في الأونة الأخيرة، وأيضاً إعادة التفكير في سلال الحوافز الغربية لإيران التي يجيء معظمها على حساب الأمة العربية! والتي يبدو من الواضح أن إيران تسعى إلى إضافة المزيد من تلك الحوافز، وإلا فما معنى الصمت الأمريكي الرهيب إزاء البرنامج النووي الإيراني الذي تقوم إيران بتطويره في أجواء من الهدوء التام، وحيث تحدثت وسائل الإعلام الغربية مؤخراً عن اقترابها من صنع نموذج جديد من القنابل الذرية الصغيرة من خلال 7 تقنيات جديدة، والتي تعتمد على تفجيرات داخلية قبل الانفجار النووي، وأن هذا النوع من القنابل يمكن حمله على رؤوس صاروخية تنتجها إيران، وأنها تفوق في تأثيرها التدميري قنبلة هيروشيما!..

بص شوف نتنياهو بيعمل إيه؟

إبراهيم عباس

بالطبع لا بد للمراقب أن يقف مشدوهاً أمام المسرحية الهزلية التي كان بطلها الراوي نتنياهو والكومبارس الأمريكي بمجلسيه عندما كان نتنياهو يقوم بحركاته البهلوانية التي بهرت مليارات المتفرجين عبر العالم بما في ذلك العالم الإسلامي . لقد وقف أعضاء الكونجرس تحية وتصفيقاً لخطاب استغرق حوالي أربعين دقيقة تسعة

وعشرين مرة ، فيما صفقوا لخطاب رئيسهم باراك أوباما في خطابه بمناسبة حالة الاتحاد أربعة وعشرين مرة ، وهو ما يدعو إلى التساؤل : ماذا يعني ذلك؟ الإجابة ببساطة متناهية أنه حيث أن نتنايهو يجد تأييدًا مطلقًا من الجمهوريين والديمقراطيين في عقر الديمقراطية الأمريكية ، وأكثر من أوباما نفسه الذي لا يحظى بهذه الدرجة من التأييد والإعجاب والتشجيع من شعبه ، أو حتى حزبه ، إذن فينبغي أن يكون نتنايهو ، وليس أوباما رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية ، ليس ذلك فحسب ، وإنما يستحق نتنايهو بهذا النوع من التأييد المطلق أن يكون – وبدون أي علامة تعجب- رئيسًا للأمريكيين والإسرائيليين معًا .

وإذا تجاوزنا ما وراء تلك المسرحية الهزلية وفصولها الساذجة ، تشريحًا للحقائق ، وتفصيلًا للحدث ، سنجد أن الحقيقة تخرج بعيدًا عن هذا الإطار بأكمله ، فننتنايهو ليس في حاجة إلى تأييد الكونجرس ولا الإدارة الأمريكية ، وهو يعلم يقينًا أن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة كفيلاً بأن يعمل بمفرده ودونما أي حاجة لخطابات وزيارات من رئيس وزراء إسرائيل. وربما أن البعض لاحظ كيف كانت زوجة نتنايهو تحرك أعضاء الكونجرس ، فتقف كل دقيقة ونصف مصفقة ، فيقوم كافة أعضاء الكونجرس ويصفقوا مثلها ، حتى إذا كفت عن التصفيق وجلست ، فعلوا مثلها ، تمامًا مثل لعبة (طار الحمام .. هدا الحمام) ، كما أنه ربما لاحظ البعض أيضًا أن هنالك من كان يراقب حركة الوقوف والتصفيق ، ليسجلوا أسماء الممتنعين لمعاقتهم انتخابيًا بعد أن ينفذ الحفل. كما أن البعض ربما لاحظ كيف بدأ اللوبي حملته ضد نائب الرئيس جو بايدن مباشرة بعد الخطاب بعد أن لاحظ اللوبي أنه امتنع عن التصفيق عندما أعلن نتنايهو أن القدس ستظل موحدة ولن تقسم أبدًا .

نرجع ونطرح السؤال مجددًا : وماذا يعني ذلك أيضًا؟: يعني في نظري أن نتنايهو لم يكن يخاطب الكونجرس ، وإنما كان في حقيقة الأمر يخاطب الكنيست ، أو بالأحرى الشعب الإسرائيلي ، قائلًا : انظروا كيف تحترمني أمريكا ، وكيف توافق وتصفق لكل ما أقول ، أو ليس ذلك كافيًا كي توافقوا على سياسات الليكود وتعترفوا أن نتنايهو هو أعظم رئيس وزراء لإسرائيل منذ عهد بن جوريون؟. وقد تؤكد ذلك فعلاً ، إذ لم تلبث أن ارتفعت شعبية نتنايهو بعد الخطاب مباشرة ، ليضرب بزيارته تلك وخطابه هذا عصفورين بحجر.

أعود وأطرح السؤال نفسه ، وأجيب أيضًا أن سببًا آخر يضاف إلى الأسئلة التي طرحت مؤخرًا في الواشنطن بوست وفورين أفيرز وغيرها من وسائل الإعلام الأمريكية وأجاب عليها الخبراء، لماذا تعتبر إسرائيل الحليف الأهم والأقرب والأنسب للولايات المتحدة؟.. أجاب نتنايهو بما لم يجب عليه الآخرون : لأنها لا تحتاج إلى حماية من الولايات المتحدة ، بل العكس هو الصحيح .

ثم يتبقى ما هو أهم من كل ذلك: الجزء من الرسالة أو الخطاب، الموجه إلى الفلسطينيين، وهو أن محاولات اللجوء إلى الأمم المتحدة لا جدوى منها، وأن العالم ينصت إلى إسرائيل رغم انتهاكاتها للقانون الدولي ولأسس وقوانين وقرارات الشرعية الدولية، لأنها الأقوى، ولأنها النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة، ولأنها تثبت بما تعتقد أنه حقوقها، ولأنها تعرف كيف تناور، وتعرف كيف تخاطب العالم باللغة التي يفهمها.

كان نتنياهو هادئاً، تارة يتكئ على المنصة الخطابية، وتارة يبتسم، لكنه كان يتحدث بثقة وبهدوء، بعيداً عن التقلصات والتشنجات، وكان يفرض شروطه، ولا يستجديها. وعندما كان نتنياهو يضع تصورات وشروطه تلك لشكل السلام والدولة الفلسطينية التي يمكن أن يسمح بها، كان الأخ عزام الأحمد يصرح من موسكو بأن الفلسطينيين لن يعلنوا عن دولة فلسطينية من جانب واحد، ثم جاءت ردود المسؤولين الآخرين، فتح وحماس، وسلطة، كالعادة، شجب وإدانة، واستنكار، واعتبر أحدهم أن خطاب نتنياهو هو بمثابة إعلان حرب. وكنت أتمنى أن يأتي الرد على قدر التحدي: انتفاضة حقيقية، أو تصريح في مثل قوة تصريحات نتنياهو:

الدولة الفلسطينية من البحر إلى النهر، وقد كدت أن أنسى أن ذلك كان في يوم من الأيام شعاراً لفتح وحماس، وربما أن أحداً لم يلحظ أن الإسرائيليين يرفعون سقف مطالبهم وأطماعهم مع مرور الأيام والسنين، فيما أن الفلسطينيين يتنازلون وينزلون عن مطالبهم وأهدافهم الوطنية وحقوقهم المشروعة في غضون الوقت نفسه، ولا أدل على ذلك من أن الخرائط التي قدمتها الوكالة اليهودية حول تصورها للدولة اليهودية لم تكن تضم القدس، ثم كيف أصبحت القدس في صلب المشروع الصهيوني: غير قابلة للتقسيم، وعاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل.

وسلام ياعرب!

الشعب لا يريد عريقات!

إبراهيم عباس

تعكس تصريحات كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات الهزيمة الخالية من أي معنى الإفلاس السياسي الذي انتهى إليه الرجل، وآخر تلك التصريحات تدعو إلى الرثاء لما وصل إليه عريقات من ضمور خطير في فكره السياسي بقوله إن الجانب الأمريكي لم يقدم أية عروض لاستئناف محادثات الوضع النهائي، وطبعاً المقصود "استئناف المفاوضات"، وهو ما يعكس - إلى جانب الضحالة في الفكر السياسي والإصرار على التمسك بالخطأ - حنين الرجل وشوقه إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، ناسياً ومتناسياً، إنه لو حدثت المعجزة، واستأنفت المفاوضات بالفعل بشرط التقيد بجدول زمني وبالمرجعيات الدولية والثابت الفلسطينية، فإن الشعب

الفلسطيني لا يمكن أن يرضى بعريقات كبيرًا للمفاوضين ، ولا حتى صغيرًا لهم ، ولا داعي لسوق الأسباب ، فإذا أردنا تعريف الفشل السياسي فلسطينيًا ، وإعطاء نموذج له ، نقول أنه يعني عريقات . وحتى الآن لا أستطيع أن أفهم سبب تمسك الرئيس عباس به ، فإلى جانب أن استمرار الرجل إلى يمين عباس من شأنه أن يقلل من شعبيته المتدنية أصلاً ، فإنه يضع أكثر من علامة استفهام حول سر هذا الإصرار على الاستعانة بالفاشلين كمشترين . وأكد أجزم أن عريقات وراء عرقلة تشكيل الحكومة الفلسطينية التي أفقدت ثقة الشعب الفلسطيني بقادته ، فلدي قناعة كآلاف الفلسطينيين غيري ، أن فياض ليس (حاديو باديو اللي ما فيش زيو) ، الشعب الفلسطيني يعج بالكفاءات التي تتمتع باحترام دولي كفياض وأفضل من فياض ، هنالك على سبيل المثال الأخ منيب المصري ، الذي ليس بوسع أحد الطعن في شفافيته أو التشكيك في وطنيته وإخلاصه لشعبه وقضيته ، وأعتقد أن كل من يرفض منيب المصري هو إنسان يفتقر إلى الحد الأدنى من الرشد السياسي والحس الوطني. غنى عن القول إن عرقلة تشكيل الحكومة كغيرها من محاولات وضع العراقيل أمام المسيرة الوطنية الفلسطينية نحو تحقيق الحرية والاستقلال الهدف الحقيقي منها لا يمكن أن يخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية ، حيث أثبتت التجربة والتاريخ أن ثمة لاعبين يقومون بأدوار مريبة من خلف الكواليس لإطالة أمد القضية إلى أطول مدة ممكنة ، لا شيء إلا لأن ذلك يتيح لهم الاستمرار في التمتع باستثمار استمرار الأزمة لمصالحهم الشخصية وحساباتهم البنكية .

كم كنت أود لو أن قيادتنا الفلسطينية حاولت الاستفادة من دروس التغيير في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن عندما مهدت خطايا السياسة ، وأخطاء الساسة لعواصف التغيير في تلك البلدان بعد أن طالت تلك الخطايا أهم ما يمس حياة المواطنين من أوجاع ومعاناة نتيجة تفاقم الفساد والإصرار على التمسك بالمواقف الخاطئة ، وعدم الالتفات إلى أهم تلك الأخطاء وأخطرها ، حتى أصبحت تلك الأخطاء والخطايا تشكل خطرًا على تلك القيادات إلى الحد الذي وصلت فيه إلى تهديد فرص بقائهم ، وقدرتهم على تصحيح تلك الأخطاء لا سيما ما يتعلق منها بأهمية الوقت ، وأهمية المصادقية . فالقرار المناسب لا يكون مناسبًا إلا إذا جاء في وقته ، واختيار التوقيت المناسب يقتضي امتلاك "الحس السياسي" الذي يمكن من خلاله استشراف المشاكل والتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها ، وأيضًا التوصل إلى الحلول المناسبة لمعالجة أسبابها ، ثم إقران القول بالعمل ، وهو العنصر الثاني في هذه المعادلة ، أو ما يمكن تسميته بالمصادقية ، ومع الأسف ، فإن قادة ليبيا وسوريا واليمن لم يفهموا هذا الدرس حتى الآن ، ولا يبدو أن قادتنا يفترضون مجرد الافتراض ، إمكانية مواجهتهم لرياح تغيير كتلك التي هبت على تلك البلدان .

لقد سمعنا في خطابات رؤساء تلك الدول وعودًا كثيرة في خطاباتهم خلال الأزمة ، بالإصلاح ، ووقف سفك الدماء ، ثم اتضح بعد ذلك خلو وعود أولئك الزعماء من المصادقية ، لأنهم كانوا يقولون كلامًا معسولاً اعتقادًا منهم بأن هذا الكلام كفيل بتبريد مشاعر الجماهير التي أثبتت الثورات العربية أنه لا يمكن خداعها . في دروس التغيير العربي حاول الرئيسين المخلوعين زين العابدين ومبارك تبرير خطاياهم في حق شعبيهما من خلال بعض كبوش الفداء ، ولم يفتنا إلى أن السبب الأكبر في الإطاحة بهما هو ركونهما إلى مستشارين فاشلين ، وإصرارهم على التمسك بالخطأ ، وتجاهل رغبة الجماهير ، والقفز على مطالبها. ولعل ما يثير الدهشة في المشهد الفلسطيني الراهن ، هو أن قيادتنا لا تريد التعلم من الدرس ، حيث تأتي مبادرات الحل قليلة جدًا ، ويكاد يتلاشى الشعور بأهمية الوقت والتوقيت ، فيما تتلاشى المصادقية ، فيما يزيد التمسك بعريقات ضد إرادة الشعب. إن كل ما أريده وأتمناه في هذه المرحلة المأساوية التي تمر بها القضية الفلسطينية التي أستطيع تسميتها بأنها مرحلة الهدوء الذي يسبق هبوب العاصفة ، أن يكف عريقات عن الإدلاء بتصريحاته ، ليس لأنها تستفز مشاعر الفلسطينيين أمثالي ، ولكنها – ومن أجل مصلحته هو – يمكن أن يجعله ذلك باقياً إلى جانب الرئيس أطول مدة ممكنة .

فرصتنا الأخيرة وخيارنا الوحيد

دعيت إلى الحفل الذي أقامته القنصلية العامة لدولة فلسطين في جدة الأربعاء 18 مايو 2011 على شرف سعادة مدير عام وزارة الخارجية في منطقة مكة المكرمة السفير محمد بن أحمد الطيب بمناسبة التوقيع على اتفاق المصالحة التاريخي بين فتح وحماس ، وأيضًا إحياءً لذكرى مرور 63 عامًا على النكبة . وكانت لفته كريمة من الأخ القنصل العام الصديق د. عماد شعث لدعوته لي بالرغم من انتقاداتي للعديد من رموز السلطة . وهو لم يخف إشارته الذكية وأسلوب الدعابة الذي يتحلى به عندما ألمح وسط بعض الحضور وأنا أودعه بعد انتهاء الحفل بأنه يتوقع مني مقالاً يحمل مزيداً من الانتقادات ، فقلت المقولة التي وردت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأن قول الحق لم يبق له صاحباً ، أو ما في معناه. فأنا أنتقد أيضاً حماس ، عندما أرى ثمة خطأ ، أو تقصير ، وهذا هو المعنى الحقيقي - حسب ما أرى - لأمانة الكلمة. والواقع إنه ليس لدي أي شك في أن المصالحة الوطنية أتلفت صدور الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها ، حتى وهي تأتي متأخرة عن سياقها التاريخي بزمان طويل ، وقد أعجبتني كلمة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو التي تمنى فيها أن لا يضيع الفلسطينيون الفرصة التي وفرتها المصالحة مثلما أضعوا العديد من الفرص السابقة

مما ألحق الضرر بالقضية الفلسطينية . وهنا لابد من الإشارة إلى الدور الذي لعبته الثورة المصرية في التعجيل بإتمام المصالحة، وهو ما أشار إليه الدكتور أوجلو ، وأنا لا أميل إلى القول بأنه لولا الثورة المصرية لما تمت المصالحة ، لكنني أشير فقط إلى كلمة استخدمها الرئيس المصري الراحل أنور السادات عندما لفتت نظره كلمة سمعها من العزيز كينسجر أثناء مفاوضات السلام ، عندما اعترف أنه لا يعرف معنى تلك الكلمة (catalyst) ، فذهب الرئيس يبحث عنها في القاموس ليجد أن معناها (عامل مساعد) ، وهي كلمة شائعة في علم الكيمياء عندما يتعلق الأمر بتفاعل كيميائي يحتاج إلى تنشيط ، ذلك أن التنظيمين – فتح وحماس- أدركا في نهاية المطاف إنه لم يتبق أمامهما غير خيار واحد هو خيار المصالحة الذي هو خيار كافة أبناء وبنات الشعب الفلسطيني . فحماس اضطرت للقبول بما سبق وأن أصرت على رفضه لأنها وجدت أن النظام السوري الذي يدعمها يترنح ، وأيضاً عندما اكتشفت أن الشعب الفلسطيني بدأ يدرك خطورة وضع القطاع في حالة (الستاتس كو) أي الوضع الراهن الذي يمكن أن يمتد إلى ما لانهاية في ظل معنى جديد للمقاومة: عدم الرد على الغارات والاعتحامات الإسرائيلية المنقطعة والمحدودة ، والتأهب للرد فقط على العدوان الذي يأخذ شكل الحرب الشاملة على نحو ما حدث في حرب غزة نهاية 2008. أما السلطة فقد صور الأخ أبو مازن لأحد الصحف الأمريكية مؤخرًا تخلي الإدارة الأمريكية عنه بالقول إن أوباما سعد معه إلى أعلى الشجرة ، ثم سحب عنه السلم وقال له: اقفز! ، وأنه كرر ذلك ثلاث مرات. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي فقد أدت مواقفه المتعنتة إلى وصول المفاوضات إلى طريق مسدود. وذلك كله يثبت أنه لم يتبق لفتح وحماس سوى خياراً وحيداً هو خيار المصالحة الذي يستطيع وحده إعادة التوازن إلى القضية الفلسطينية ووضعها على الطريق الصحيح الذي يفضي إلى الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة القابلة للحياة بعاصمتها القدس الشريف. وثمة سؤال يفرض نفسه بهذه المناسبة: كيف يمكن تفعيل سلاح المصالحة لتعويض الوقت الضائع من عمر القضية وتقريب هدف قيام حلم الدولة على الأرض؟ الإجابة واضحة وسهلة: لابد من توفر النوايا الحسنة لدى الطرفين ، ولابد من اختيار مسؤولين في الحكومة الانتقالية المزمع تشكيلها في غضون الأيام القليلة المقبلة مشهود لهم بالوطنية والنزاهة والكفاءة ، فأنا لا أتصور أن تذهب حقيبة الخارجية لأحد غير د.حنان عشراوي ، ولا أتصور تشكيل وزاري لا يضم د. مصطفى البرغوثي ، و د.جمال الخضري .لقد كانت الثورة المصرية (كاتاليسست) لإنجاح المصالحة ، وتشكيل الحكومة الفلسطينية الانتقالية بأقصى سرعة ممكنة من العناصر التي يرضى عنها الشعب هو المحك أمام باب الأمل الذي فتحته المصالحة وأغضب إسرائيل إلى درجة التخبط مما جعلنا ندرك أننا سائرون في الطريق الصحيح. ما يبعث على التفاؤل اقتران الاتفاق

بالتوافق ، وأيضًا إعطاء الفرصة لما يعرف باستحقاقات سبتمبر لأنه أصبح مفهومًا من الآن أن إسقاط تلك الاستحقاقات يعني شيئًا واحدًا: العودة إلى الانتفاضة والمقاومة .

لماذا تفتقر إسرائيل إلى الشرعية؟

2011/7/17

النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي أصبح على أعتاب مرحلة جديدة تبدأ في سبتمبر المقبل الذي ستقرر فيه الأمم المتحدة موقفها من الطلب الفلسطيني الاعتراف الدولي بدولة فلسطين وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، وحيث لا تخفي إسرائيل والأمم المتحدة نفسها القلق من جراء تلك الجولة الجديدة من النزاع، والتي يمكن وضعها تحت عنوان "صراع الشرعيات": إسرائيل لأن ما تطالب به السلطة الوطنية لا يتعدى وضع القرارات الأممية الخاصة بهذا النزاع موضع التطبيق الفعلي بالنسبة لطرفي النزاع، والأمم المتحدة لأن المطلب الفلسطيني يضعها في موقف لا تحسد عليه، فإما أن تطبق ميثاقها بحذافيره بما في ذلك طرد الدولة العضو التي لا تحترم تعهداتها والتزاماتها إزاء قرارات الشرعية الدولية، ومعاينة الدول التي تنتكر لتلك الشرعية، فتثبت مصداقيتها، وإما أن تتجاوز عن ممارسات إسرائيل تحت الضغوط الأمريكية والابتزاز الصهيوني، فتثبت عدم مصداقيتها وتطبيق سياسة إزدواجية المعايير.

كما أن المجتمع الدولي بأسره يدرك أن حق تقرير المصير مبدأ قانوني ملزم يرتقي لمستوى القواعد القانونية الأممية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وأقره كذلك العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعتمدان بقرار الجمعية العامة (2200ألف - د- 21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 في المادة الأولى المشتركة بين العهدين والتي نصت على أن " لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها ، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

بالرغم من أن هذه الحقائق يقرها القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة ، إلا أن الأمم المتحدة ظلت تتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين حتى صدور القرار رقم (2535) ، الذي أشارت فيه الجمعية العامة لأول مرة إلى الشعب الفلسطيني بصفته شعبًا له حقوق غير قابلة للتصرف ، وأكدته بالعديد من القرارات اللاحقة ، والتي أقرت بمشروعية الكفاح الوطني الفلسطيني من أجل وضع مبدأ تقرير المصير موضع التطبيق العملي. ومن أهم تلك القرارات ما صدر في أعقاب قرار

المجلس الوطني الفلسطيني في 15 نوفمبر 1988 بإعلان قيام الدولة الفلسطينية، وهما القراران (176/43)، (177/43) الصادران في 15 ديسمبر 1988. لكن أي من تلك القرارات لم يتم تنفيذها على أرض الواقع بسبب الرفض الإسرائيلي والقيتو الأمريكي، مما ساهم في تعقيد القضية الفلسطينية، واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني في ظل احتلال لا تبدو له نهاية، وفي ظل القمع المتواصل والانتهاك المستمر لحقوق هذا الشعب. كما أن تراجع حركتي "فتح" و"حماس" عن الثوابت التي وردت في ميثاق التنظيمين الأكبر على الساحة الفلسطينية أضر بالقضية الفلسطينية بشكل كبير، حيث أدى النزول بتلك المطالب دون القرارات الدولية التي تعطي الفلسطينيين حقوقاً أكبر بكثير مما يطالبون به الآن، بما في ذلك حق إقامة الدولة على 22% من أرض فلسطين التاريخية، فيما أن قرار التقسيم الصادر عام 1947 يعطيهم أكثر من ضعف هذه المساحة. صراع الشرعيات الذي يتأهب الفلسطينيون للعودة إلى حلته في سبتمبر المقبل بدأ فعلياً منذ صدور قرار التقسيم، لكن الجانب الفلسطيني تأخر كثيراً في الوقوف على أهمية السلاح القانوني في هذا النوع من الصراع التاريخي المعقد، فكسب معركة الشرعية لطرف يعني تلفائياً خسارة الطرف الآخر لشرعيته الدولية.

مهزلة التقسيم..

يشرح الكاتب اليهودي ألفريد ليلينتال في كتابه "هكذا يضع الشرق الأوسط" وفائع التمثيلية الهزلية التي جرت في أروقة الأمم المتحدة عشية صدور قرار تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947، وهي الوثيقة الحية التي تشهد على دور اللوبي الأمريكي في خدمة المصالح الإسرائيلية ووضع تلك المصالح في مرتبة أعلى من المصلحة الأمريكية نفسها. وهو يشرح هذا الدور في كتابه هذا الصادر عام 1957 عن دار العلم للملايين، بيروت، بقوله (ص8 وما بعدها): "كان من المفروض أن يجري التصويت على التقسيم في 26 نوفمبر 1947، في جلسة ليلية، غير أن الصهيونيين، بعد أن تأكدوا من أنهم لم يكونوا يملكون ثلثي أصوات الجمعية العمومية، وهو العدد اللازم للموافقة على أي قرار، تمكنوا من إلغاء الجلسة الليلية، فتأجل الاقتراع، ولما كان اليوم التالي هو يوم عيد الشكر، فقد أتاح تأجيل الاقتراع فرصة 48 ساعة أخرى للتأثير على الأعضاء. وبينما كان يجري استعراض يوم الشكر في مدينة نيويورك، كانت تعقد في مقر الأمم المتحدة أصخب الجلسات. وكما قال أحد زعماء الصهيونية من بعد، فإن "لم يبق دولة صغيرة أو بعيدة إلا اتصلنا بها وتقربنا منها، ولم نترك شيئاً للفرص". ويضرب ليلينتال بعض الأمثلة على الكيفية التي تم من خلالها التلاعب بأصوات الدول الأعضاء: "كان الجنرال كارلوس روميلو قد أعلن أن الوفد الفلبيني تسلّم أخيراً التعليمات من حكومته بالتصويت ضد التقسيم، وفي خطاب مؤثر إلى أبعاد الحدود ضد قرار التقسيم دافع الجنرال بحرارة وانفعال عن حقوق شعب فلسطين الأصلية المقدسة في

تقرير مستقبله السياسي والحفاظ على وحدة وطنه.. إننا لا نستطيع أن نصدق أن الأمم المتحدة تصادق على حل لمشكلة فلسطين يعيدنا إلى طريق المبادئ الخطرة القائمة على الاستئثار العنصري وإلى الوثائق العتيقة للحكومات الاستبدادية. إن مشكلة اللاجئين الأوروبيين يمكن حلها من غير طريق إنشاء دولة يهودية مستقلة في فلسطين" ويستطرد ليلينثال: "ولمضاعفة الذهول والحيرة، قال ممثل هايتي أنطونيو فيوفي الجمعية العمومية: إن مبدأ سيادة الدول، الذي هو وسيلة دفاع خاصة بيد الدول، يتعارض وتبني هذا المشروع، وأن هايتي، لذلك، ستصوت ضد التقسيم. ولكن هايتي، شأن الفلبين، أثبتت أنها لا تستعصي على النفوذ الأمريكي". ويؤكد الكاتب أن تغيير الفلبين لموقفها من قرار التقسيم لم يأت بلا ثمن، فقد كان الثمن تمرير 7 مشاريع حيوية كانت في ذلك الوقت في الكونجرس الأمريكي تنتظر المصادقة عليها، وهو ما لم يتم إلا بعد أن صوت مندوب الفلبين إلى جانب قرار التقسيم.

وكان الحال نفسه مع دول أخرى، فقد تلقت سفارة سيام في واشنطن - في غضون ذلك- خبرًا مفاده أن أوراق اعتماد المندوب الذي سبق أن صوت ضد التقسيم، في لجنة آدهوك قد ألغيت، وأن أوراق اعتماد جديدة لن تصل في المستقبل القريب، و"هكذا بصورة بسيطة أبطل صوت سيام السياسي". وفي تلك الأوقات الحرجة اكتسبت قوى التقسيم دولاً كانت قد تمنعت من قبل "فقد أعلنت بلجيكا وهولندا ونيوزيلندا أنها ستصوت كارهة مع التقسيم، وكانت لكسمبورج تتأرجح في الاتجاه نفسه، أما بارجواي، المتغيبه دائماً، فلم تكن قد اتخذت موقفاً معيناً بعد، ولكن مندوبها كان محاطاً بأنصار الصهيونية". ويستمر ليلينثال في كشف ما كان يجري خلف كواليس الأمم المتحدة لتمرير قرار التقسيم: "في أثناء مناقشته للتقسيم يوم أول كانون الأول 1947 قال روبرت لوفت انه لم يتعرض لضغوط طيلة حياته لمثل الضغط الذي تعرض له في الأيام الثلاثة التي بدأت صباح الخميس وانتهت مساء السبت. وكان هربرت بايرد سووب وروبرت ناتان من بين أولئك الذين مارسوا عليه هذا الضغط. وكما قال لوفت فإن شركة فيرستون قد استخدمت امتيازها في ليبيريا، وأرسلت رسالة إلى ممثلها هناك تأمره فيها بالضغط على حكومة ليبيريا كي تصوت في صالح التقسيم. ولاحظ لوف أيضاً أن اندفاع اليهود كان شديداً جداً بحيث أنه كاد أن يؤدي إلى خيبة الأهداف المتوخاة".

وانتهى ليلينثال إلى القول إن هنالك 26 شيخاً موالياً للصهيونية اشتركوا في برفية وضع مسودتها روبرت إف. واغندر أرسلت إلى الفلبين وإلى 12 وفدًا آخر إلى الأمم المتحدة، أدت إلى إبدال 5 أصوات من سلبية إلى إيجابية وب 7 أصوات من سلبية إلى ممتنعة، "وهكذا، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني سنة 1947 صوتت الأمم المتحدة على التوصية بتقسيم الأراضي المقدسة إلى دولتين عربية ويهودية".

وتجدر الإشارة إلى أن ليلينثال هو محام يهودي أمريكي معاد لإسرائيل والصهيونية. وُلد عام 1916، وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة كورنل عام 1934 ودرجة الدكتوراه في القانون من كلية الحقوق بجامعة كولومبيا عام 1939. عمل في وزارة الخارجية الأمريكية في الفترة من 1941 - 1943، وخدم في الجيش الأمريكي في الفترة من 1943 - 1945 في منطقة الشرق الأوسط، ثم عاد لمنصبه في وزارة الخارجية في الفترة بين عامي 1945 و1947. وكان ليلينثال مستشاراً قانونياً لوفد الولايات المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو الخاص بميثاق الأمم المتحدة عام 1945. واستقال من وزارة الخارجية عام 1947 وعمل بالمحاماة في العاصمة واشنطن منذ عام 1947.

وقد جذب ليلينثال الانتباه بمقال له نشرته مجلة ريدرز دايجست عنوانه "راية إسرائيل ليست رايتي" (1949) عبّر فيه عن رفضه لفكرة الدولة اليهودية وأثار قضية الولاء المزدوج الذي تفرضه إسرائيل على اليهود الأمريكيين.

واشتهر ليلينثال بكتابه "ثمن إسرائيل (1954)، وهكذا يضيع الشرق الأوسط (1957).

ويذكر أن ليلينثال زار عددًا من الدول العربية في سبتمبر 1954 من بينها المملكة، والتقى جلالة الملك سعود بن عبد العزيز - يرحمه الله - وحضر اللقاء الشيخ عبد الله بالخير - يرحمه الله - الذي كان وزيراً للإعلام في ذلك الوقت، وقد أدلى العاهل السعودي إلى المستر الفريد ليلينثال بحديث حول القضية الفلسطينية، أوضح فيه الأسباب الحقيقية لنكبة فلسطين، والوسائل التي يراها العرب والمسلمون لحل قضيتهم العادلة.

لماذا ينبغي طرد إسرائيل من الأمم المتحدة؟

أصبح من الثابت أن إسرائيل لم تستجب لقرارات الجمعية العامة بخصوص تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، ولم تستجب كذلك للقرارات الخاصة بتمكين الشعب الفلسطيني من العودة لأرضية المحتلة سواء في العام 1948، أو في العام 1967، حيث كفلت الأمم المتحدة حق العودة للاجئين الفلسطينيين ونصت عليه في قرار الجمعية العامة رقم (194) المؤرخ في 11 ديسمبر 1948. ويترتب على تعهد إسرائيل بموجب بروتوكول لوزان الذي ترتب عليه قبول عضويتها في الأمم المتحدة في 12 مايو 1949، التزامًا دوليًا بتنفيذ القرار (194)، والسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين دون شروط، إلا أن إسرائيل رفضت تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي يثير عدم مشروعية قبولها في الأمم المتحدة، باعتبار نشأتها مستندة على شرط فاسخ وهو عودة اللاجئين، الأمر الذي يشكل التزامًا

على الجمعية العامة بفصل إسرائيل من عضويتها وفقاً للمادة السادسة من الميثاق والتي تنص على: "إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة في انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الأمن".

ولم يكن قرار العودة (194) القرار الوحيد الذي نص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وإنما تلاه العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة و مجلس الأمن، والتي من أهمها قرار مجلس الأمن رقم (237) الصادر في 14 يونيو 1967، والذي يدعو حكومة إسرائيل إلى تسهيل عودة السكان الذين هربوا منذ اندلاع الأعمال العدائية الناجمة عن حرب 1967 بين العرب وإسرائيل، وكذلك القرار رقم (242) الصادر في 24 نوفمبر 1967 الذي دعا لضرورة التوصل لتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

فعدم تحقق الشرط الفاسخ يبطل قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة الأمر الذي يرتب التزاماً على الجمعية العامة بتجميد عضوية إسرائيل، أو إنهاء عضويتها من الأمم المتحدة طالما استمرت في التنكر للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق تقرير المصير ورفض تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أعطت لإسرائيل شرعيتها بقبول عضويتها في الأمم المتحدة رغم عدوانها، واحتلالها للأراضي الفلسطينية ورفضها تطبيق قرار التقسيم رقم (181) الصادر في 29 نوفمبر 1947 الذي استندت إليه كمبرر لإقامة دولتها، حيث نص إعلان الاستقلال الإسرائيلي في 15 مايو 1948 أنه "بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 29 نوفمبر 1947، والذي اعترف بحق اليهود في إقامة دولة يهودية نعلن قيام دولة يهودية في فلسطين".

فقرار التقسيم يتناقض مع حق تقرير المصير الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة كقاعدة قانونية ملزمة لعدم مشروعيته وبطلانه بحق الشعب الفلسطيني، وإلزامه فقط من الناحية العملية لإسرائيل التي قبلته، وأعلنت دملتها بموجبه، بحيث يعتبر قراراً ملزماً يستوجب عليها تنفيذه، وتحمل تبعات المسؤولية الدولية الناجمة عن مخالفته، كما وتشاركها المسؤولية الدولية الجمعية العامة التي أصدرته بدون وجه حق. وفي نفس الوقت لا يعد قرار التقسيم ملزماً لمن رفضه أي لا يلزم الشعب الفلسطيني باعتباره باطلاً وغير مشروع.

كان ينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ قراراً بسحب عضوية إسرائيل منها كون إسرائيل لا تلتزم بميثاق الأمم المتحدة ولا بقوانين حقوق الإنسان، ولأنها دولة خارجة عن القانون، وتقتل الأسرى في سجونها وتستهتر بإنسانيتهم وكرامتهم.

وكان الرئيس التركي رجب طيب اردوغان قد اقترح طرد اسرائيل من هيئة الأمم المتحدة على إثر عدوانها على غزة وعدم التزامها بقرار مجلس الامن الدولي رقم 1860 ومواصلتها للعمليات العسكرية في القطاع.

وقال اردوغان "كيف يسمح لبلد لا يلتزم بقرارات مجلس الأمن الدولي أن يدخل باب الأمم المتحدة؟"

واتهم الرئيس التركي الجيش الإسرائيلي بشن الهجوم على المدنيين في غزة بذريعة معاقبة "حماس".

واعتبر اردوغان قصف مقر الأونروا في غزة اثناء وجود الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في المنطقة تحدياً للعالم لا يجب الصمت عنه.

أهم قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين التي لم تنفذ حتى الآن بسبب التعتن

الإسرائيلي..

رغم أن إسرائيل وافقت على جميع القرارات الهامة الصادرة عن الأمم المتحدة بدءاً من القرار 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947، ورغم أن الفلسطينيين والعرب - في العموم - رفضوا غالبية تلك القرارات لانقاصها من الحقوق الفلسطينية المنصوص عليها في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، إلا أن إسرائيل ظلت تنفذ الشق من تلك القرارات الذي يخدم مصالحها الخاصة، فيما ظلت تنتكر وتتجاهل الشق الذي يتعلق بحقوق الفلسطينيين، حتى بعد موافقة الفلسطينيين على تلك القرارات والاعتراف بإسرائيل. ويذكر بهذا الصدد أن اتفاقية جنيف الرابعة تحظر على الأشخاص المحميين أنفسهم التنازل عن حقوقهم (المادة 8 من الاتفاقية الرابعة). وبحسب القوانين والتشريعات المتعارف عليها عالمياً أنه وبعد انتهاء الانتداب يجب إعادة تسليم البلاد إلى أصحابها الحقيقيين، وهو ما لم يتحقق للفلسطينيين بعد انتهاء الانتداب البريطاني على بلادهم (1923-1948)، حيث سلمت حكومة الانتداب فلسطين إلى العصابات الصهيونية (الهاجاناة وشتيرن والبالماخ). وتعتبر القرارات 181 و194 و224 و338 القرارات الأربعة الرئيسية التي تشكل الإطار الأممي لحل القضية الفلسطينية، وحيث تجاهلت إسرائيل كل ما جاء في تلك القرارات فيما يتعلق بالحقوق الفلسطينية سواءً فيما يتعلق بحق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً لقرار التقسيم، أو فيما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، أو إلزام إسرائيل بإنهاء الاحتلال، أو حتى الحق في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 الذي أقرته الأمم المتحدة وخريطة الطريق والمبادرة العربية للسلام والاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية والرؤية الأمريكية (حل الدولتين).

قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر 1947

قضى هذا القرار بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى 3 كيانات جديدة: دولة عربية وأخرى يهودية، مع وضع القدس تحت الوصاية الدولية. وأعطى القرار 55% من أرض فلسطين للدولة اليهودية، وشملت حصّة اليهود من أرض فلسطين وسط الشريط البحري (من إسدود إلى حيفا تقريباً، ما عدا مدينة يافا) وأغلبية مساحة صحراء النّقب (ما عدا مدينة بئر السبع وشريط على الحدود المصري)، واستند مشروع تقسيم الأرض الفلسطينية على أماكن تواجد التّكتّلات اليهودية بحيث تبقى تلك التكتّلات داخل حدود الدولة اليهودية.

قرار 194 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948 الخاص بحق العودة للاجئين

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام بفلسطين في المستقبل.

وفيما يلي نص البند الخاص بحق العودة للاجئين الفلسطينيين (البند 11):

11- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

- وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

قرار 242 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1967

إن مجلس الأمن.. إذ يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط..

- يؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، والحاجة إلى سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة.

- يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة التزمت بالتصرف وفقاً للمادة الثانية منه.

1- يعلن أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وهذا يقتضي

تطبيق المبدأين التاليين:

أ- انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها (في النص الإنجليزي: "من أراضٍ احتلتها")

في النزاع الأخير.

ب- أن تنهي كل دولة حالة الحرب، وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود مأمونة ومعترف بها متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها.

2- ويؤكد المجلس الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين.

ت- ضمان حدود كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات من بينها إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

3- يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط لإقامة اتصالات مع الدول المعنية بهدف المساعدة في الجهود للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار.

4- يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن.

قرار 338 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1973:

إن مجلس الأمن:

1- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً، في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 (1967) بجميع أجزائه.

3- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إسرائيل دولة غير شرعية بشهادة بعض حاخاميهـا.

يرى اليهود الأورثوذكس من أتباع منظمة ناطوراي كارتا، وهم اليهود الذين يتبعون تعاليم التوراة، وليس تعاليم الصهيونية التي يزيد عمرها عن مائة عام بقليل أنه محرم إقامة دولة يهودية مزيفة وجعل اليهود

في هذه الدولة عبر اضطهاد وظلم شعوب أخرى استنادًا إلى أن اليهودية لا تقوم على أساس مفهوم الأرض، وأن الذين أسسوا الصهيونية كانوا في غالبيتهم علمانيين يكرهون التوراة والدين وكانوا يريدون تحويل الدين اليهودي واليهود في أنحاء العالم إلى قومية وأمة وكيان سياسي وتحويل المفهوم العام لليهودية من مفهوم ديني يقوم على عبادة الله إلى مفهوم قومي مرتبط بالأرض، وتقول التوراة في مواضع عدة إنه يجب أن يكون اليهودي تقيًا ومقدسًا جدًا في الأرض المقدسة وإلا رفضته هذه الأرض. وهكذا تم إخراج اليهود من فلسطين إلى النفي والشتات مرات عدة من خلال اليونانيين والرومان لأنهم خالفوا تعاليم الأنبياء ولم يكونوا مؤمنين ومقدسين بشكل كاف كما يقول أولئك الأتباع، وهم يؤمنون أيضًا أن الله حرم على اليهود ثلاثة أمور: عدم العودة إلى الأرض المقدسة بشكل جماعي، وعدم إنشاء دولة لليهود في أي مكان في العالم، وعدم محاولة إنهاء الشتات. وخلال مشاركة وفد من حاخامي تلك الطائفة اليهودية المتدينة في مؤتمر مؤيد للقضية الفلسطينية عقد في بيروت في يومي 23 و25 فبراير 2005 خصص لموضوع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم زاروا مخيمي صبرا وشاتيلا وزاروا مقبرة شهداء المجزرة، التي نفذت برعاية إسرائيلية في سبتمبر 1982 واطلعوا على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات.

وترفض حركة (ناطوري كارتا) الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل لأنها "دولة مخالفة لتعاليم التوراة والدين اليهودي، فهم يعتقدون أن فلسطين الأرض المقدسة "قد أعطاها الله للشعب الإسرائيلي بشرط تطبيق الشعائر التوراتية"، وعندما أخلوا بذلك سحبت منهم هذه الأحقية وخرجوا للشتات، ومنذ ذلك الوقت حرمت عليهم بمنع توراتي إقامة مملكة لهم في الأرض المقدسة أو أي مكان آخر، وأن على اليهود أن يكونوا موالين للممالك التي يعيشون تحت سلطتها، وهو الوضع الذي كان قائمًا منذ ألفي سنة إلى أن قامت الحركة الصهيونية بانتهاكه من خلال إقامة دولة يهودية في فلسطين المحتلة.

وتضم حركة ناطوري كارتا الدولية عشرات آلاف اليهود في جميع أنحاء العالم وخصوصًا في الولايات المتحدة وفلسطين.

وتجدر الإشارة إلى أن الحاخام الأكبر للقدس كان قد أرسل رسالة إلى الأمم المتحدة فور الإعلان عن قيام إسرائيل قال فيها إنه يمثل نحو 65 ألف يهودي هم جميع اليهود في فلسطين آنذاك، وإنهم لا يريدون دولة يهودية وقيام إسرائيل إنما يريدون دولة عالمية لأن الدولة اليهودية ليست في حقيقتها يهودية بل هي صهيونية.

كما قام الحاخام الأكبر لليهود المتدينين آنذاك يوسف حايم زونغلد بتنظيم وفد قام بزيارة الشريف حسين وابنيه الملك فيصل والأمير عبدالله وأوضحوا لهما موقف اليهود المتدينين المعارض بشدة لأي سلطة صهيونية في فلسطين. واستقبل الوفد باحترام شديد وتم العهد له بأن جميع الدول العربية مفتوحة أمام اليهود شرط ألا يطلبوا حقوقا سياسية. وقد دفع أحد أعضاء الوفد واسمه يعقوب دهاني حياته ثمنا لهذه الزيارة، إذ اغتاله الصهاينة على إثرها.

جرائم إسرائيل ضد الأمم المتحدة تنزع شرعيتها

رغم أن ولادة إسرائيل تمت على يد الأمم المتحدة، إلا أن أول جريمة ارتكبتها كانت في حق تلك المنظمة الدولية عندما ارتكبت جريمة اغتيال الوسيط الدولي للأمم المتحدة الكونت برنادوت، لا لشئ إلا لأنه عبر عن رأيه في أن قيام تلك الدولة يعتبر مخالفاً للقوانين الدولية والإرث الحضاري والإنساني. فقد كان الرجل يرى أن إسرائيل قامت على أكتاف عصابات إرهابية كانت مطاردة من قبل دول العالم بما في ذلك بريطانيا.

كما أن تلك الدولة لم تلتزم منذ قيامها بمعظم قرارات مجلس الأمن واعتمدت في خروجها عن القانون الدولي على مساندة الفيتو الأمريكي. وقد تكررت جرائم إسرائيل في حق الأمم المتحدة ورموزها بقصفها لمقر الأمم المتحدة في مجزرة قانا وقصفها مقر الأونروا في غزة أثناء حربها ضد القطاع. كما اتهم الموساد بأنه وراء اغتيال المستر داج همرشولد ثاني سكرتير عام للأمم المتحدة عام 1961 بإسقاط طائرته فوق الكونغو لأنه كان يحرص على تطبيق القرارات الدولية.

وإلى جانب مخالفتها ورفضها تنفيذ مئات القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وانتهاكات الصارخة لمبادئ القانون الدولي من خلال الاستمرار في الاحتلال، ومواصلة اعتداءاتها ومجازرها ضد المدنيين العزل إلى جانب حملات الاعتقال والإبعاد واغتيال قادة وزعماء الفصائل الفلسطينية بما في ذلك الوزراء والنواب البرلمانيون، ومحاولات تهويد القدس والعبث بهويتها الحضارية والتراثية والتاريخية، وحصارها لقطاع غزة، وبناءها الجدار الفاصل، ومنع وصول الإسعافات والمساعدات للمناطق المنكوبة التي تقوم بقصفها في الأراضي المحتلة. ورغم أن إسرائيل ليست من الدول المسموح لها بامتلاك السلاح النووي إلا أنها تمتلك ترسانة نووية ضخمة باعتراف فنونو، كما أنها ترفض إخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي، وترفض أيضاً التوقيع على اتفاقية عدم التسلح النووي.

عنصرية إسرائيل سبب آخر يسقط عضويتها في الأمم المتحدة..

لم تعد إسرائيل تخفي رغبتها في كسب اعتراف دولي بأنها دولة يهودية، وهي قد سعت لتحقيق هذا الهدف منذ البداية عندما تضمنت مسودة اعتراف الولايات المتحدة بقيام إسرائيل في 15 مايو 1948 جملة (الدولة اليهودية)، لكن الرئيس الأمريكي هاري ترومان قام بشطب تلك الجملة واستبدالها بكلمة إسرائيل. إن هذا التوجه من قبل تلك الدولة الذي أفصح عن نفسه بقوة في الآونة الأخيرة كشرط إسرائيلي متفق عليه من قبل نتنياهو وليفني للقبول بالدولة الفلسطينية (المنقوصة الحقوق والمساحة والسيادة) يؤكد على عنصرية دولة إسرائيل، وهو ما دفع الأمم المتحدة نفسها إلى المساواة بين الصهيونية والعنصرية في قرارها الصادر عام 1975 في عهد سكرتيرها العام كورت فالدهايم، وحيث سعت إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت ليس فقط العمل بكل ما يملكان من أدوات ضغط لإلغاء هذا القرار، وهو ما تم بالفعل عام 1991، وإنما أيضًا ملاحقة فالدهايم واتهامه باللاسامية. بيد أن رفع شعار الدولة اليهودية بكل ما يحمله من معاني العنصرية والتمييز، وبكل ما يحمله أيضًا من خطورة على الواقع الديمغرافي في إسرائيل بالنسبة لعرب النقب والجليل، وحيث لا يخفي هذا التوجه المخطط الأكثر خطورة في مراحل تهويد فلسطين من خلال قيام تل أبيب بأبكر حركة ترانسفير في التاريخ المعاصر، رفع هذا الشعار لا يحمل جديدًا في طبيعة وأهداف الحركة الصهيونية، ذلك أن إسرائيل ليست في المبدأ ولا في الواقع دولة إسرائيلية، بل هي في حقيقتها وممارساتها العنصرية دولة يهودية. فمن الصعب العثور على أي كتاب إحصائي سنوي يتعلق بالإسرائيليين، وإنما يجري الحديث دائمًا على اليهود وغير اليهود. ففي حالات الوفيات - على سبيل المثال- لا يذكر عدد الوفيات بين الإسرائيليين وغير الإسرائيليين، وإنما بين اليهود وغير اليهود، وهكذا. عنصرية دولة إسرائيل تحدث عنها الكثيرون وصدرت العديد من الكتب حول هذا الموضوع الذي أصبح يشكل ظاهرة اجتماعية خطيرة في المجتمع الإسرائيلي، فالتمييز ليس ضد عرب 48 فقط، وإنما يمتد ليشمل التمييز بين اليهود أنفسهم، إذ يأتي في المقدمة اليهود الأشكناز الذين يستأثرون بالمزايا والمناصب الكبرى، ثم يليهم اليهود الشرقيون (السفارديم)، ثم اليهود السود (الفالاشا)، وتنتظر الحكومة الإسرائيلية بعين الريبة والشك إلى اليهودي المتزوج من غير يهودية، والعكس أيضًا، وتعتبر المؤسسة الحاخامية اليهودية أن تعريف اليهودي هو المولود لأم يهودية، وهو ما لا ينطبق على المولود لأب يهودي وأم غير يهودية. وقد تطرق إلى تلك المظاهر العنصرية السائدة في إسرائيل العديد من الكتاب والباحثين العرب وغير العرب، منهم المرحوم د. عبد الوهاب المسيري، ود. إسرائيل شاحك، ود. ناعوم تشومسكي، وفارس جلوب باشا وغيرهم.

بيد أن التمييز الصارخ الذي يصل إلى حد انتهاك الحقوق والاستهانة بحياة الإنسان، هو ذلك التمييز الذي

تمارسه إسرائيل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي يعتبر القتل والاعتقال والحصار والتجوير والإبعاد بعض مظاهره، وحيث تتم تلك الممارسات العنصرية والقمعية جهازًا نهارًا تحت سمع وبصر العالم كله، أصبح في حاجة ماسة إلى وضعه في الأطر القانونية لوضع نهاية لمعاناة شعبه بأكمله لا يزال يروح تحت الاحتلال والإذلال لا سيما وأن ميثاق الأمم المتحدة نفسه ينص في مادته الأولى على العمل على رفع شأن حقوق الإنسان، وحق الإنسان بالحرية بدون تمييز.